المراجعة في ما المراجعة في المراجعة المراجعة في المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة وما يراجع المراجعة في المراجعة the same of the same of the same of was part attached -----15166PF NI IN 556 a we rectify to -----Her a Street or -------ومد فدرهامور IL HOLD FOR CITTO

> 100 P. 618 P. 111 C ingest um in diel m###/10 0 84 五八年は七十年 -Hoping Strike (18) per Freid Level LAND 1000 Freda 48 6 48 4 11 46 of 10 Per 160

> > make to bear in The state of

- VARIABLE

THE PART OF

SENTER IN -

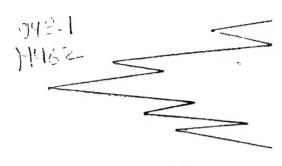
A6 1615

THE PERSON NAMED IN TH. PT. WH AND STOLE SHE WELL and interligen THE RESIDENCE W15 11 e. in the section and a second mark of -BATTE MAR IN a grant which ---HAPPY PRES m . 2# 2 : w \$1205 HARLING SHOULD SHOW

waterstad day feet in

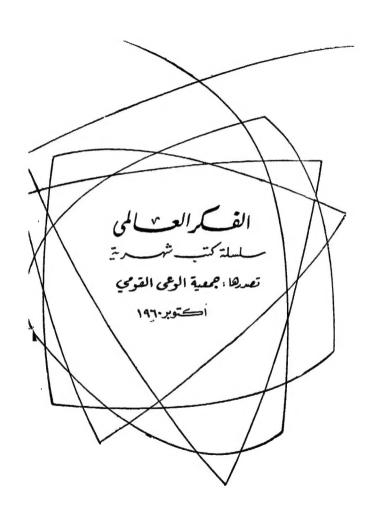
اهداءات ۲۰۰۱

الأستاخ الدكتور / عبد الغتاج منصور



موقف الغرب من المانيا وجهة نظر سوفيتية

رَجِه : عَبُدالواحُدالامِبَالِي راجعة: عشران نؤسية





منذ صدرت سلسلة الفكر العالمي، أخذت نفسها بمبدأ عبرت عنه في مقدمة كتابها الأول بأنها سلسلة كتب شهرية، تقدم إلى القارى، في يسر خلاصة وافية لأهم مايصدر في العالم من كتب، أو يظهر فيه من آراء ... كما جاء في هذه المقدمة «أنها تنشر الآراء على مسئولية أصحابها دون سواهم، إيمانا منها بأن الفكر يحيا بمناقشة شتى الآراء على ما فيها من توافق أو اختلاف وأن الحرية الفكرية هي السبيل إلى تجديد العقل وتنشيط الذهن ودعم أركان الثقافة الحقة ».

وجريا على هذه السنة أصدرت السلسلة كتباً لمؤلمتين ينتمون إلى شقى الأقطار والاتجاهات. وهي تحرص فى الوقت نفسه على ألا تتحيز إلى رأى من الآراء ، فإذا ظهر كتاب عمثل وجهة نظر دولة أو مجموعة من الدول ، حرصت على أن يظهر فى نفس السلسلة الرأى الذى عمثل وجهة النظر الأخرى ، وذلك يتفق مع سياسسة الحياد بين شتى المعسكرات ، وهى السياسة الحكيمة التى انتهجتها الجمهورية العربية المتحدة ، وقابعتها فيها كثير من دول أفريقيا وآسيا .

ولا شك فى أن قضية ألمانيا اليوم من أعقب القضايا التى يدور حولها الخلاف ، وتتصارع بشأنها كتلتا الشرق والغرب ، وقد أعلن خروشوف أن هـذه القضية من أهم القضايا التى قد يثيرها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الحالية .

وقد سبق لسلسلة الفكر العالمي أن نشرت كتاب «بعث ألمانيا» من تأليف الكاتب الأمزيكي ايوجين دافيد سون ، وهو يمثل إلى حد كبير وجهة النظر الغربية في مشكلة ألمانيا .

فالغرب يصر على إجراء انتخابات حرة لتقرير مصير ألمانيا ، وأن الحكم الشيوعى قائم في ألمانيا الشرقية ضد إرادة الشعب ، ويستدل على ذلك بكثرة المهاجرين من ألمانيا الشرقية ، وانخفاض مستوى المعيشة بها ، وانعدام الحريات ، وعدم إتاحة الفرصة المشعب لكى يعبر عن آرائه ورغباته .

و رى الغرب أذانضام ألمانيا الغربية إلى حلف الأطلنطي ضرورة اقتضاها الدفاع عن « العالم الحر » بوجه عام ، وأوروبا الغربية بوجه خاص ، لأنه إذا أُخذ بوجهة النظر الشرقية التي تدعو إلى حياد ألمانيا بين كتاتي الشرق والغرب فإن ذلك يؤدى إلى ارتداد خط الدفاع الغربي من مرالاً ودر إلى مر الرين، كما يؤدي إلى إنشاء منطقة مجردة من السلاح يمكن القوات الشرقيــة أن تعبرها دون مقاومة ، لتحطم استحكامات الغرب الدفاعية ، ومنشئات حلف الأطلنطي في منطقة غرب الرين . ومعنى ذلك أن حياد ألمانيا يصيب مركز الغرب العسكري في أوروبا بضعفٌ شديد إزاء مركز الاتحاد السوفيتي ، خاصة وأن السوفيت لهم التفوق العددى في قرق المشاة والمدفعيَّة والقوات المدرعة في أوروبا ، كما أن حلف الأطلنطي يخسر مهذا قيمة الجيش الألماني الذي يمكن أن ينضم إلى الحلف، كما يحرم حلف الأطلنطى من الإنتاج الصناعي الماثل في ألمانيا الذي يعتمد عليه حلف الأطلنطى في إمداده بالمدات والأسلحة . أما موقف الشرق فيوضحه هذا الكتاب الذي بين بدبك ، وقد

اما موقف المسرى فيوقيعه علمه السمعاب الدى بين يديك ؛ وقد أصدرته وزارتا الخارجية فى الآنحاد السوفيتى وألمانيا الشرقية. ويتلخص هذا الموقف فى أن استمرار احتلال ألمانيا يتعارض مع اتفاقية الصلح، وأنه عمل عداً في يقصد به إنشاء مركز أملى للغرب للهجوم على شرق أوربا والآنحاد السوفيتى ، كما يهدف أيضاً إلى بعث العسكرية الألمانية المعادية للروس ، وتعبئة الشعور فى ألمانيا ضد الاتحاد السوفيتي وشرق أوربا .

كما يرى الشرق أن افتراح الغرب تسوية مشكلة ألمانيا عن طريق إجراء انتخابات حرة هو مجرد خدعة بقصد بها استغمال الأغلبية

العددية فى ألمانيا الغربية لفرض حكم بمالى الغرب على ألمانيا الشرقية ، التى يدً عى الروس أن نظام الحسكم فيها يمثل روح الديمقراطية الصحيحة .

يعلى روس التحديد المسلم على يسل روس السري المسلم المناين أن شقة الحلاف لم تزل بعيدة بين الشرق والغرب بشأن ألمانيا ، فالغرب يزعم أنه حقق لألمانيا الغربية بهضة جعلتها في مقدمة الدول الصناعية في العالم، وحقق لشعب ألمانيا الغربية من الرخاء مالا عهد الشعب الألماني به ، وأن الشقاء كل الشقاء إنحا يوجد في ألمانيا الشرقية ، الحاضعة السيطرة السوفيتية ، بيما يزعم الشرق أن الاستمار الغربي قد نكث بالعهود التي تم الاتفاق عليها في بوتسدام ، التي تقضى بضرورة إبادة العسكرية الألمانية ، فتستر على بقاء النازية والعسكرية ، وعزز الطغيان الراسية والمسكرية ، وعزز الطغيان الراسية المنانيا الشرقية ينم بالديمقر اطية الحقة و يرفل في حلل الرخاء والنعيم .

ويسرنا أن نقدم للقارئ العربى وجهات النظر المتباينة بين الشرق والغرب، والتى تلتى واجباً ضخماً على دول الحيساد، وهو أن تحاول تضييق شقة الخلاف بين وجهت النظر الشرقية والغربية، لكى لا يؤدى اتساعها إلى اندلاع نار الحرب العالمية الثالثة، وما يصحبها من استخدام أسلحة الدمار الشامل، التى تهدد باسدال الستار على قصة الحياة البشرية، وأملنا كبير فى أن توفق قوى السلام والخير فى أداء مهمتها النبيئة لحماية مستقبل الحضارة والامن والسلام للناس جميعا.

أمين مث كر رئيس جمعية الموعية المتومية





منبذة ثاربخت

تعتبر قضية ألمانيا واحدة من أهم المشاكل المعاصرة . ولم يعد ثمة شك فى أن الروح العسكرية الألمانية كانت سبباً دفع العالم مرتين خلال القرن العشرين إلى حربين داميتين ، وجلب الما سى المفجعة على الشعوب ، كما ذهب بعدد كبير من الضحايا .

وكانت هزيمة الفاشية عاملا أدى فى النهاية إلى خلق ظروف وأوضاع أصبح من الممكن فى ظلها القضاء على النزعة المسكرية الألمانية إلى الآبد،

و إتاحة الفرصة أمام ألمانيا لتحقيق تطور ديمقراطى سلمى ، وبذلك تم وضع أساس حقيقي لتأكيد السلام في أوربا لمدة سنوات عديدة .

إلا أن تاريخ الملاتات الدولية يوضح إلى حدكبير أن الأعمال التي قامت بها الدول الغربية بعد الحرب فيا يتعلق بألمانيا لم يكن فيها ولا عكن أن يكون فيها مايدل على أنها تتفق مع أهداف التطور الدعقراطي لألمانيا و إتاحة فرصة السلام ، أى مع الأغراض الني تضمنها اتفاقية بوتسدام . لقد مزقت الدول الغربية ألمانيا ، ولم تسمح القطاعات الغربية منها بتحقيق أي تطور دعقراطي ، وظل المسئولون الغربيــون يعملون على تنفيـــ شياسة ترى إلى إعادة الروح العسكريه في الجــزء الفربي من البلاد ليعتمدوا عليها كقوة ضاربة ضد الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى ، وتؤكد الحقائق أن لهذه السياسة الخطيرة التي تقوم بها الدول الغربية جذوراً تاريخية عميقة ، فان خطة استغلال الروح العسكرية الألمانية لتحقيق أغراض الغرب العدوانية كانت خطة تبنتها الدوائر الحاكمة في الدول الرأمماليسة الرئيسية منسذ أكثر من أربعين عاماً ، أي منذ أن ظهرت الدولة الاشتراكية في روسيا .

ولقد قوبات الهدنة التي فرضها الدول المتحالفة على ألمانيا المهزوهة في كومباين في الحادى عشر من شهر نوفمبر عام ١٩١٨ بكفاح مشترك قام به العسكريون في ألمانيا وفي دول الوفاق ضد الثورة الاشتراكية التي قامت في مناطق البلطيق ، وقال مستر لانسنج الذي كان يومذاك وزيراً للخارجية الأمريكية : (إن الحكومات المتحالفة والمشتركة معها اعتبرت بمقتضى الهدنة حلفاء لألمانيا في البلطيق على ما قد يبدو في هذا الكلام من تناقض ».

وكانت الفترة المشئومة التى تلتها فترة أخرى ظهرت فيها قوى الدول الغربية العدوانية المعادية الديمقراطية . أى ظهر فيها التحالف مع العسكرية الألمانية المعمل ضد الاتحاد السوفيتى ، كانت هذه الفترة منذ ذلك الوقت فصاعداً هى الأساس السياسى للانتكاسة الدولية . وظهرت هذه السياسة بعمورة عملية واضعة فى الجمود المتواصلة التى تامت بها الدول الغربية وأهمها تقديم الولايات المتحدة مساعدات مالية كبيرة لتنفيسذ المخطوات التى تهدف إلى استعادة الروح العسكرية الألمانية وذلك عن طريق مشروعى داويس ويانج ، وإبرام التفاقيات لوكارنو التى تمثل صورة حية عجيبة لسياسة دفع النزعة العسكرية الألمانية المعدوان على الجموريات السوفييتية .

وعقب الحرب العالمية الأولى أذاع تشمير لين الذي يعتبر من أول الداعين إلى قيام تسكتل مع العسكريين الألمان ، أذاع في صراحة عام ١٩٢٥ ﴿ أَنْ أَلَمَانِيا في حالة قيام حرب وهو يعني الحرب ضد الآنحاد السوفيتي ــ تستطيع أن تعتمد على تأييد الدول الغربية ومساعداتها »

وفى العقد الرابع من القرن العشرين اتخسفت سياسة الغرب التي تعمل على استغلال الروح العسكرية الألمانية هسكل سياسة ميونيخ

البنيضة وهى السياسة الخاصة بتوجيه العدوان الاستعارى الألماني ضد الشرق .

ولم تتردد الدول الغربية يومذاك في تسليم ألمانيا الهتارية بعض الدول مثل ألنمسا وتشيكو ساوفاكيا وذلك لتحقيق أهدافهم الخاصة التي يحرصون عليها تماما . ومع ذلك فإن سياسة ميونيخ قد عادت على وأضميها بالفشل والخيبة ، فلم يكد عام ١٩٣٩ يشرق حتى سقطت الدول الغربية نفسها ضحية لعدوان هتلر ، وهكذا تحققت الحكة القديمة التي تقول · «من يزرع الريح يجني العواصف» وفي عام ١٩٤١ وبعد هجوم هتلر الغادر على الاتحاد السوفيتي تكون الائتلاف العظيم المعادى لهتار ، وقامت الملايين من أبناء الشعب العامل في الدول المتحالفة التي ضمها هذا الائتلاف بحرب التحزير ضهد المعتدين الفاشيين . لقد حاربوا وماتوا على أرض المعركة دفاعا عرب السلام والديمقراطية . إلا أن أصحاب الاحتكارات في الدول الغربية لم يرقهم انتصار الديموقراطيــة والحرية ، فقاموا بحروبهم الخاصة المنفصلة ووضعوا نصب أعيمهم أغراضاً ذاتية عملواعلى تحقيقها بكل الوسائل ، لقد كان هدفهم الرئيسي إضعاف ألمانيا كمنافس لهم فحرموها من إمكانية تهديدها للذول الغربية في الأسواق العالمية وقاسوا أظفارها الوقت نفسه إلى ابقاء الأسس السياسية والاقتصادية في ألمانيا لإقامة حكم القوى الرجعيــة العسكرية فيها حتى يتخذوا منها في المستقبل مطية لتنفيــذ الخطط السياسيـة والعسكرية ضــد الاتحاد السوفيتي .

ولقد وضحت خطط الدوائر الرجعية بصورة ظاهرة أثناء المحادثات السرية التى أصبحت الآن معروفة المعالم أجمع ، هذه المحادثات التى دارت عام ١٩٤١ ، ١٩٤٥ على أساس عقد صلح منفرد مع ألمانيا الهمتارية ، وخلال الاعداد التفصيلي للمشاريع الخاصة بتنظيم ألمانيا بعد الحرب .

وها هى معسالم الطريق الأساسية للخطط التفصيلية التى رسمتها الدول الفربية لتنظيم ألمانيا بعد الحرب تسير متسقسة مع الأهداف الخاصة التي أوجز ناها سلفا.

ومنذ شهر ديسمبر عام ١٩٤١ ظلت مسألة تنظيم ألمانيا بعد الحرب موضع النقاش الذي دار بين تشرشل وروزفلت أثنـــاء الاجّماع الذي عقد في واشنجتون بين الرجلين . وعندما تحدث الأستاذموسيليخبير وزارة الحارجية عن هذه المحادثات قال عنها :

«كانت هناك بعض الأسس التى تساعد على الاعتقاد بأن تشرشل ربحًا افترح فكرة إمكان تجزئة ألمانيا على روزفلت أثناء زيارته الأولى له فى شهر ديسمبر من عام ١٩٤١، ويشير موسيلي إلى أنوزارة الخارجية الأمريكية ظلت تدرس هذا الموضوع ، وأن مشروعات تقسيم ألمانيا بعد الحرب إلى ثلاث ولايات أو خس أو سبع مشروعات قدتم وضع

أسمها فعلا وقامت الوزارة بدراسة تفاصيــل المشاكل السياسية والاقتصادية والبشرية التي يتضمنها هذا الموضوع».

وفى يناير عام ١٩٤٢ غلهر مشروع تفصيلى لتقسيم ألمانيا، عاء نتيجة للاعمال المتواصلة التى قامت بها اللجنة الاستشارية التى شكلها روزفلت لدراسه موضوعات ما بعد الحرب، وقد عرف هذا المشروع بمشروع ويلز نسبة إلى صومويل ويلز ، وكيل وزارة الحارجية الأمريكية . وكان هذا المشروع يستهدف خلق ثلاث ولايات مستقلة في ألمانيا هى :

ولاية جنوب ألمانيا : وتضم بافاريا ، وروتيميبرج ، وبادك ، وهيسين ، وارمستاد ، ومناطق الراين والسار .

ولاية شرق ألمانيا وتضم بروسيا (باستثناء شرق بروسيا) وميخلينبيرج، وسكسونيا .

ولاية غرب ألمانيا : وتضم هيسـين العليا ، وثيوذينجيا ، وويستيفاليا ، وهانوفر وأولدا ببرج ، وهامبورج .

ثم نوقش موضوع تجزئة ألمانيا مرة ثانية بشيء من التفصيل أثناء عادثات واشنجتون التي قام به مستر ايدن وزير الخارجية البريطانية في شهر مارس عام ١٩٤٣ ، واتفق كل من ايدن وروزفلت من حيث المبدأ على أن ألمانيا يجب أن تقسم بعسم الحرب إلى أجزاء عديدة . وقد نشر هارى هوبيكنز تفاصيل هذا الموضوع عام ١٩٤٩ . وطبقاً لهذه الترتيبات صدرت التعليات إلى وزيرخارجية الولايات المتحدة يومذاك مستر كورديل هول عند سفره إلى موسكو لحضور مؤتمر وزراء خارجية الدول الثلاث فى أكتوبر عام ١٩٤٣ بأن يدافع عن مشروع تجزئة الدولة الألمانية أثناء مناقشة المشكلة الألمانية ويقول كورديل نفسه عن هذا الموضوع فى مذكراته التى نشرها عام ١٩٤٨.

« أما فيما يتعلق بألما بيا فإن الرئيس قد أكد لى فى حزم أنه يدعو إلى تقسيم هذه الدولة إلى ثلاث ولايات أو أكثر تتمتع كل منها بالسيادة التامة ، وترتبط ببعضها بشبكة من البريد والمواصلات والسكك الحديدية والجارك ، وربما بالقوة الكربائية أيضا »

وفى مؤتمر وزراء خارجية روسيا وأمريكا وبريطانيا قدم وفد الولايات المتحدة اقتراحا بتقسيم ألمانيا إلى عدة ولايات ، وكان الوف. البريطاني يؤيد هذا الاقتراح تأييداً كاملا .

وعندما انعقد ، وُتم طهران في الفترة من ٢٨ نوفمبر حتى المدين من ٢٨ نوفمبر حتى الديسمبر من عام ١٩٤٣ وهو المؤتمر الذي ضم رؤساء حكومات دول الحلفاء الثلاثة ، قدم وزير خارجية أمريكا مستركورديل هول بامم حكومته مشروعاً مفصلا لتقسيم ألمانيا إلى خمس ولايات هي :

بروسیا ، هانوفر ، سکسونیا ، بافاریا ، هیسین . وکان هـذا المفروع الأمریکی یقضی بوضع منطقتی السار والروهر وکذلك همیرج وکییل تحت سیطرة دولیة .

وأيد تشرشل فى مؤتمر طهران الأسس الرئيسية للشروع الأمريكى وفى المذكرات التى نشرها هذا السياسى البزيطانى تلخيص للخطبة التى ألقاعا فى هذا المؤتمر فى اليوم الأول من شهر ديسمبر وقد جاء فيها :

« يومها كنت أرى فصــل بافاريا ووريتيمبـيرج وبالاتينيت وسكسونيا وبادن ، وبينما كنت أعامل بروسيا بشيء من العنف كنت أجعل الأمور أكثر يسرا ومهولة بالنسبة للمجموعة الثانية ، وهي المجموعة التي كنت أرغب في أن أراها تتعاون في الميدان العمل مع ما أسميه « التحالف الدانوبي » ·

وفى خريف عام ١٩٤٤ عهد الرئيس روزفلت إلى لجنة حكوميه خاصة بألمانيا بوضع خطط أكثر تفصيلا لتنظيم ألمانيا بعد الحرب. ووافقت اللجنة فى الخامس من شهر سبتمبر عام ١٩٤٤ على المشروع الذى قدمه وزير مالية أمريكا مستر مورجينتاو بخصوص تنظيم ألمانيا بعد الحرب ، وتعرف هذه الوثيقة فى كتب التاريخ باسم « مشروع مورجينتاو » وكان هذا المشروع يستهدف فصل منطقة السار وكل الأجزاء التى تقع بين موسيلى والراين عن ألمانيا وإلحاقها بقرنسا ، وإقامة سيطرة دولية على منطقة الروهر .

أما ما تبتى بعد ذلك من مناطق ألمانيا فقدكان مفروضاً أن يقسم إلى ولايتين : جنوب ألمانيا : ويشمل بافاريا ووريتيمبيرج وبادق ومناطق عديدة أخرى أصغر من هذه المناطق الثلاثة .

شمال ألمانيا : ويشمل الجزء الباق من بروسيسا وسكسونيا وتيورينجيا ومناطق عديدة أخرى .

وينص مشروع مورجينتاو على تنظيم كامل لألمانيا لتصبح على حد تمير الملقين الأمريكيين عن هذا المشروع «حقل البطاطس»

والمعروف أن مشروع مورجينتاو هو الذي خلق أساس الاتفاقية الانجلو أمريكية التي أبرمها في السادس عشرمن شهرسبتمبر عام ١٩٤٤ كل من تشرشل وروزفلت أثناء المؤتمر الثنائي بين أمريكا وبريطانيا في كويبيك، ولقد وضع كل من الرجلين أسس الهدف من وراء إعادة تنظيم ألمانيا بعد الحرب في مؤتمر كويبيك على هذا النحو

«يجب أن يؤدى هـــذا البرنامج إلى تحويل ألمانيا إلى دولة تكون الرراعة والمراعي شيئًا رئيسيًا في تكوينها » .

ومن السهل علينا أن ندرك إذن أن الاتفاقية الأنجار امريكية إغا كانت تهدف إلى تقطيع أوصال ألمانيا وتحويلها إلى دولة زراعية ، وهو اتجاه يتسق اتساقا تاماً مع السياسة التى رسمتها الدول الغربية لاضعاف ألمانيا كنافس لها ، ثم حرمانها من بمارسة سياسة خارجية مستقلة حتى تصبح آلة طيعة فى يد السياسة الخارجية الغربية ، وكذاك عدم الساح لهذه الدولة بتحقيق أى تطور ديمقراطى أصيل والمحافظة على الأسس الاجتماعية والسياسية المروح العسكرية والنزعة إلى الحرب في ألمانيا وذلك لتحويلها إلى قوة معادية للاتحاد السوفيتي.

وتما يستحق الملاحظة أن كلا من مشروع مورجينتاو واتفاقية كويبيك لم يكن يستهدف القيام بأى إجراء يرى إلى مناهضة الرجميه أو الوح العسكرية في ألمانيا . وفضلا عن ذلك فان مشاريع الدول الغربية وخططها كانت تتضمن داءً كا المحافظة على عصب القوات المسلحة و نقل السلطة في ألمانيا بحد الحرب إلى جنرالات الجيش وإلى السياسيين المتطرفين الذين تآلفوا مع الدول الغربية في كتلة منفصلة .

ویجدر بنا أن نذكر هنا ذلك الأمر العجیب الذی وجهه تشرشل — كما اعترف هو نفسه فی خطبتـه التی القاها فی وودفورد — إلی مو نتیجومری عندما كان الهجوم السوفیتی علی أشده عام ۱۹۶۰ :

«كن حريصاً وأنت تجمع الأسلحة الألمانية لتظل سليمه حتى عكن توزيعها مرة ثانية بسهولة على الجنود الألمان الذين سنتماون معهم إذا ظل التقدم السوفيتي مستمراً ».

ولم يكن هذا الاجراء إجراء مستقلا من جانب تشرشل أو من جانب الله على المن الاتجاه الذي المناب الله على المناب الله على الله على المناب ا

ج. ا. ديوبويس وكيل وزارة الماليه الأمريكيه عام ١٩٤٤ وعضو الوفد الأمريكي في مؤتمر بوتسدام عام ١٩٤٥ والذي كان عليا بكل ما يدور خلف الكواليس الأمريكيه من موقف الولايات المتحدة من قضيه ألمانيا ، كتب يقول:

 « بيناكات الحرب النازية مستعرة الأوار تقضى على شبابنا وتقتل أبناءنا كانت هناك مذكرة توزع داخل الحكومة الأمريكيه تنص على أنه بمجرد أذتضع الحرب أوزارها فان علينا أن نعيد بناء ألمانيا بأسرع ما ممكن » :

وهنا ترتسم علامات الاستفهام ويزداد التساؤل.

إذا كان هذا هو حقيقة موقف الغرب من ألمانيا فلماذا وقعت كل من أمريكا وبريطانيا على اتفاقيه بوتسدام ؟ ولماذا لم تعادض الدوائر الحاكمة فى كل من البلدين برنامج بوتسدام الذي يستهدف تحقيق تقدم ألمانيا على أسس دعو قراطية سليمه ؟

إن الواقع التاريخي يؤكد أن الآنحاد السوفيتي قد لعب دوراً بارزاً في إحراز النصر وهزيمه ألمانيا الهتارية ، ولم يخرج من هدذه الحرب ضعيفا ، كاكان يأمل البعض في الدول الغربيه ، بل خرج أقوى ما كان . وهكذا كان من الطبيعي أن يكون للموقف الذي اتخذه الاتحاد السوفيتي مغزى وأهمية في القرارات التي اتخذها الحلفاء بشأن تنظيم ألمانيا بعد الحرب ، وقد أصر الاتحاد السوفيتي على أنه لا يصح أن يؤخذ الشعب الألماني بجريرة النازيين العسكريين ومؤامها بهم ، وليس من الحسكة بل ليس من العسدالة استمال سياسة الانتقام أو الاذلال القومي مع هذا الشعب ، بل على العكس يحب بهيئة الظروف الضرورية لتطوير ألمانيا وتحقيق تقدمها كدولة ديموقراطية مسالمة مستقلة ، وظل الأتحاد السوفيتي يدافع عن هذا الوضع أثناء الحرب ولم يتراجع قيد أعلة عن موقفه هذا خلال المفاوضات التي أجراها مع حلفائه الغربيين بخصوص تنظيم ألمانيا بعد الحرب .

ويكنى أن نستميد هذه الحقائق التي لا يتنازع فيها اثنان :

أثناء اجتاعات اللجنه الاستشارية الاوربيه التي تكونت عام ١٩٤٣ أصر المندوب البريطاني مستر و. سترانج في عدة مناسبات على قيام هذه اللجنه بدراسه عمليه لموضوع تجزئة ألمانيا، وقدم في السادس والمشرين من شهر يناير بناء على تعليات حكومته با قتراحاً بتشكيل لجنه خاصه للعمل على تجزئة ألمانيا، وأيد مستر وينانت المندوب الامريكي في اللجنه الاستشارية بامم حكومته اقتراح المندوب البريطاني، إلا أن الوفد السوفيتي في هذه اللجنه قد قام بحركة في الثامن عشر من فبراير عام ١٩٤٤ فتقرر إرجاء مناقشه اقتراح سترانج، ولم تعد اللجنه مرة ثانيه لهذا الموضوع.

وأثناء الزيازة التي قام بها تشرشل وإيدن إلى موسكو عام ١٩٤٤، وكذلك أثناء المحادثات الني دارت بينها وبين مندوبي الحكومة السوفييتية ،قدما مشروعا بتقسيم ألمانيا إلى ثلاث ولايات مستقلة ،وكان هذا المشروع يقوم على أساس اتفاقية كيوبيك الأنجلو امريكية ، وحاول كل من تشرشل وإيدن الحصول على موافقة الحكومة السوفيتية على هذا المشروع _ ولو من حيث المبدأ على الأقل _ إلا أتهما لم ينجيعا في ذلك .

وفى مؤتمر «كريميا » الذى ضم رؤساء الدول الثلاث فى فبراير عام ١٩٤٥ تقرر بناء على اصرار تشرشل وروزفلت تعيين لجنة تقوم بدراسة موضوع تنظيم ألمـانيا بعد الحرب وتمزيق أوصالها .

وفى مارس عام ١٩٤٥ بعث المندوب البريطاني فى هذه اللجنة إلى المندوب السوفيتي مشروع قرار بأن على هذه اللجنة أن تدرس «الطريقة التي يجب تقسيم ألمانيا على أساسها ... وإلى كم قسم ... وماهى الحدود وماذا ستكون عليه العلاقات الداخلية بين هذه الأقسام »

وفى السادس والعشرين من شهر مارس عام ١٩٤٥ بعث المندوب السوفيتي بخطاب إلى المندوب البريطاني أكد فيه أن الحكومة السوفيتيه تنظر إلى مشروع تقسيم المانيا على أنه محاولة ممكنه للضغط على المانيا لتحويلها إلى دولة سلبيه معدومة الكفاية » وفي هذه المرة أيضا تم سحبموضوع تجزئة المانيا بفضل جهود الحكومه السوفييتية.

وقامت الدول الغربية مرة ثانية بمحاولة إدخال الآتحاد السوفيتي في مناقشة مشــــروعات ِتجزئة ألمـانيا وذلك في مؤتمر بوتسدام الذى انعقد فىشهرى يوليو واغسطس عام ١٩٤٥...ومرة أخرى رفضت الحكومة السوفييتيه تأييد المشاريع الغربيه التي ترمى إلى تقسيم المانيا لأنها مشروعات لاتمت بصلة ، بل ليست لها علاقة مطلقا بمصالح السلام والأمن .

وهكذا كان تتيجة هذه السياسة السوفييتية التي تميزت بالحزم والشجاعة أف وجدت الدول الغربية نفسها مضطرة الى الموافقة على الرام اتفاقيات التي تتمشى مع طبيعة أهداف الحرب التي قامت بها الشعوب المحبة السلام ضد ألمانيا المتلاية النازية بالرغم من أن هدف الاتفاقيات لا تتلائم مع الخطط السياسية الغربية التي تتسم بطابع الأنانية .

ووضح فى مؤتمر موسكوالذى ضم وزراء خارجية روسيا وأمريكا وبريطانيا (اكتوبر ١٩٤٣) وكذلك فى مؤتمر طهران (نوفمبر ١٩٠٣) وهزلك فى مؤتمر طهران (نوفمبر ١٩٠٣) وهذلك فى مؤتمر كريميا (فبراير ١٩٤٥) اللذين ضما رؤساء دول الحلفاء الثلاثة، وأيضا اثناء اجتماع الاجنة الاستشاريه الأوربية ، وضح فى كل هذه المؤتمرات أن المبادىء الأساسية التي تم الاتفاق عليها لحل مشكلة ألمانيا كانت تهدف إلى حلها على أساس سلنى ديمقراطى

ومن الحقائق الثابثه أن القرارات التى أتخذت فى مؤتمر بوتسدام كانت فى الواقع تلخيصا وتوسيماً للمبادئ المقررة فى الاتفاقيات التى أتخذتها دول الحلفاء فيما يتعلق بتنظيم المانيا بعد الحرب . وكات الاتفاقية التاريخية التي أبرمت في بوتسدام تهدف إلى إعادة بناء ألما نيا الديموقراطية المسالمة ، أي تحويلها إلى دولة ديموقراطية مسالمة .

والواقع أن هذه الاتفاقية -- التى النرمت بها فرنسا فيها بعد -لم تكن إرادة المنتصر التى يمليها على المفلوب ، بل كانت تسجيلا لدرس
عظيم تعلمته كل الشعوب من تجزيه عمليه ، فلكى تعيش شعوب أوربا
وتحقق مزيدا من التقدم فى جو من الحرية ، ولكى يعيش الشعب
الألمانى شعبا صناعيا ممتازا يجب اقتى الاع جذور الروح العسكرية
الألمانية والقضاء عليها إلى الأبد.

إن اتفاقية بوتسدام لم تكن تعبيرا عن روح الانتقام ولاتسفية التحساب، بل إن روح العدالة والرغبة فى السلام كانا يتخللان هذه الاتفاقية من أول سطر إلى آخر سطر فيها .

لقد كانت هذه الاتفاقية تنضمن بالطبع بعض النصوص التى كانت لها دلالها فى المرحلة الأولى فقط من فترة ما بعد الحرب، وذلك كا بقاص مستوى إنتاج الصناعات الثقيلة الألمانية فعلا ، إلا أن هذه النصوص بالنسبة لألمانيا إذا قورنت بالمشروعات القائمة فيها اليوم لاتعتبر أكثر من مسألة ماض لا أكثر ولا أقل ، ومع ذلك فا ف المبادىء الأساسية التي تضمنتها اتفاقية بوتسدام لا تزال محتفظ بأهميتها ومغزاها لأنها تشير إلى طريق التطور الديمقراطي والسلى أمام ألمانيا .

ولعل من الأهميه بمكان أن نثبث هنا هذه المبادى: --

4 - اعادة بناء حياة الشعب الألماني على أسس ديمقر اطيه سليمة.

 ل القضاء على النزعة المسكرية والفاشية الألمانية ، حتى المهدد المانيا جاراتها أو تهدد السلام العالمي مرة ثانية .

سـ القضاء على الحزب النازى ، وكذلك كل المنظمات التابعه له ،
 و لضمان ذلك يجب الايمودهذا الحزب في أى شكل من الاشكال.

٤ ـ تصفية الأحلاف الاحتكارية الألمانية منذ أن كانت هذه الأحلاف مسئولة عن اشعال حربين عالميتين .

ه ـ إعداد وابرام معاهدة سلام مع المانيا متفقة مع مبادىء اتفاقية بو تسدام .

وأكدت اتفاقية بوتسدام انتصار المبادىء الديمقراطية فى خلق الوسائل الكفيلة با قرار المشكلة الألمانية .

ويوضح تاريخ مابعد الحرب أن الدول الغربية بعد أن عجزت عن فرض مشاريعها وخططها بشأن المانيا على الاتحاد السوفيتى ، أو فشلت فى الهروب من توقيع اتفاقية بوتسدام أخذت تستغل الذعة العسكرية الألمانية لتجعل منها قوة ضاربة ضد الاتحاد السوفيتى وضد الدول الاشتراكية الأخرى وهذا الاتجاه فى جوهره يمثل خلاصة السياسة الغربية تجاه المسألة الألمانية طيله فترة ما بعد الحرب .

ولقد لعبت القوى الرجعية فى المانيا الغربية والآزال تلعب حتى اليوم دورا الجابيا فى العمل على تنفيذ هذه السياسة ، فاستغات منذ الداية تأييد الدوائر الحاكمة لها فى أمريكا وانجازا وفرنسا الممل على اعادة نفوذها والحياولة دون قيام أى نوع من التطور الدعقراطى فى الجزء الغربي من البلاد ، ثم بعد ذلك وبعد أن قويت العناصر الرجعية فى المانيا الغربية وأصبح مفتاح الموقف فى أيديها شرعت الدوائر الحاكمة فى القطاعات الغربية من المانيا تعمل بصراحة على إذكاء الروح العسكرية وعاربة المنظات الديمقراطيه والحركات الديمقراطية وتحويل المانيسا الغربية الى مركز المحركة العسكرية والمدوانية فى أوربا . وكان من نتيجة دلك أن أصبحت الدوائر الحاكمة فى مناطق غرب المانيا مسئولة أيضا عن مخالفة اتفاقية بو تسدام .

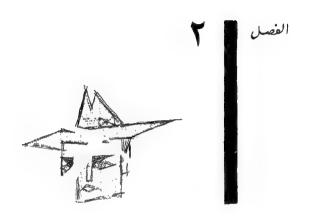
و بمخالفة الدول الغربيه وكذلك المانيا الغربيه لاتفاقية بوتسدام ورفضهم كل مبادئها الديمقراطية خلقوا حالة من التهديد الخطير السلام والأمن في أوربا وفي العالم كله .

وَيَكُنَّأُنْ لَصْفُ سَيَاسَتُهُمْ بَشَأَنْ قَضَيَةَ الْمَانِيا فَيَا بَلِّي :

١ ــ بدلا من القيام بتأكيد الوحدة السياسيه والأقتصاديه لألمانيا عملت هذه العناصر على تقسيمها وخلق دولة المانيا الغربية المنقصلة ، واحباط جهود الجمهورية الديمقراطية الألمانية في العمل على حل مشكلة اعادة توحيد المانيا . .

- بدلا من القضاء على الاحتكاريين الألمان الذين كانوا المنظمين الحقيقيين المعدوان الألماني في الحربين العالميتين الماضية على إعادة هؤلاء الاحتكاريين مرة أخرى ونقل كل اقتصاديات المانيا إلى ايديهم وتحت سيطرتهم
- ٣_وبدلا من القضاء على القوى الرجعية ومنح الحريات الديمقراطية للشعب الألماني عمدت إلى تشجيع هواة الحرب من الألمان واتخاذ الأجراءات الحاصة بايقاص الحقوق الدعقراطية للشعب العامل في المانيا الغربية .
- ٤ ـ وبدلا من القضاء على النرعة العسكرية أخذت هذه العناصر تعمل على بذل كل المساعدات الكفيلة بإعادة أجهزة العرب المدوانية الألمانيه وتنفيذ سياسه امدادها بالأسلحة النووية والصاروخيه .
- وبدلامن تنفيذروح السلام التي دعت اليها اتفاقيه بوتسدام ،
 أخذت تعمل على نشر الروح العدوانيه التي دعت اليها اتفاقيات
 باريس عام ١٩٥٤ ، وكذلك نشر روح التكتلات العسكرية
 وروح حلف شمال الأطلنطي .

إن مثل هذه الاعمال تعتبر جوهر السياسه المناهضة لاتفاقيه بوتســدام التى تسير عليها الدول الغربيه والعنــاصر الرجميه فى المانيـا الغربيه.



تقتيم المتانيا

ظلت المانيا دولة موحدة طيلة فنرة امتدت حوالى خمسة وسبعين عاما ، كا ظلت الوحدة القومية حقا ثابتا من حقوق الشعب الألماني لا يجوز لأحد التصرف فيه . ولقد وضعت قرارات مؤتمر بوتسدام أساسا قانونيا لإعادة ألمانيا كدولة ديمقراطية مستقلة موحدة .

وأكدت هذه القرارات بصفة خاصة أن ألمانيا بالرغم من تجزئتها

إلى أربع مناطق أثناء فترة الإحتلال فإنها من البداية وكذلك خلال الفترة التي ستظل فيها محتلة بجب أن ينظر إليها كوحدة اقتصادية مستقلة . وحددت قرارات بوتسدام أيضا في إصرار أن على السلطات المسكرية للدول الأربع في ألمانيا أن تعمل مشتركة في جميع الشئون التي عس ألمانيا ككل ، وأخيراً وضعت اتفاقية بوتسدام مشروعا لإعداد جو من الاستقرار السلى مع ألمانيا وعهدت إلى مجلس وزراء الخارجية بوضع صياغة لوثيقة معاهدة السلام مع ألمانيا .

ويجب أن يكون واضحا أن الآتحاد السوفيتي قد اقترح أيضا في مؤتمر بوتسدام تشكيل حكومة مركزية لألمانيا إلا أن الدول الغربية التي كانت تطمع في تمزيق ألمانيا رفضت هذا الاقتراح وبالرغم من ذلك فإن مؤتمر بوتسدام بناء على طلب الآتحاد السوفيتي وافق على إدراج نص في اتفاقية بوتسدام خاص بإقامة أقسام إدارية مركزية ألمانية لفروع الإقتصاد الرئيسية وهي الأقسام التي كان من المفروض أن تعمل "محت إشراف مجلس الحلفاء. وقيام مثل هذه الأقسام يعتبر تقدما هاما نحو تشكيل حكومة ألمانيا كلها .

ولقد كان الأشاس السياسي لهذه الحكومة أن تكون مكونة •ن جميع الأحزاب الديمقراطية الألمانية وهي الحكومة التي كانت تعمل اتفاقية بوتسدام على خلفها

وُوضِع أَنْ الدول الغربية قد وقفت لقرارات بوتسدام الخاصة بوحِدة أَلْمَـانِيا بالمرصاد ، ذلك لأن هذه القرارات التي كانت تهدف إلى إقامة ألمانيا الديموقراطية المسالمة الموحدة لم تكن تتفق مع خطط الغرب ومشروعاته التى ترمى إلى القضاء على الروح الديمقراطية فى ألمانيا وبعث القوى العدوانية للنزعة العسكرية فها .

ومن المؤكد أن الدول الغربية لم تستطع أن تتخلى عن الشروط الأساسية التى نصت عليها اتفاقية بوتسدام عقب توقيعها مباشرة ، عا ذالدول الغربية فداضطرت تحت ضفط الرأى العام العالمي إلى الالتزام بها خلال الفترة التى امتدت من النصف الثاني لعام ١٩٤٥ حتى أواخر النصف الأول من عام ١٩٤٦ وكذلك اضطرت للالتزام بمبادىء تعاول الدول الأربع في إدارة ألمانيا ، غير أن الدول الغربية حتى في ذلك الوقت وبصفة خاصة من عام ١٩٤٧ وفيا بعد ذلك ظلت تتهرب من تنفيذ شروط بوتسدام وتتخذ كل الخطوات المؤدية إلى تمزيق ألمانيا .

ومن الثابت أن الدول الغربية قد ظلت نضع العراقيل في طريق تنفيذ هذه الأجزاء من اتفاقية بوتسدام وهي الأجزاء التي تنص على اتخاذ الخطوات العميدية لإقامة حكومة لألمانيا كلها ، وعلى الرغم من أن المندوبين السوفيت في مجلس الحلفاء قد طالبوو با في المقامة الأقسام الإدارية المركزية الألمانية بصورة عاجلة فإن مندوبي الدول الغربية في المجلس كانوا يرون أنه لا يصح إقامة قسم واحد من هذه الأقسام أو إقامة وكالة إدارية أخرى لألمانيا كلها .

وتكرر نفس هذا الموقف مره أخرى في موضـــوع توحيه

الأحزاب السياسية على مستوى ألمانيا كلها ، وهى الأحزاب التى ظهرت فى مناطق الاحتلال المختلفة ، وعلى الدغم من تكرار المقترحات السوفيتية فإن مندوبى الدول الغربيه فى مجلس الحلفاء قد حالوا بين المجلس وبين اتخاذه أى قرار يقضى بتوحيد الأحزاب السياسية الديموقراطية على مستوى ألمانيا كلها :

ولقد أعلن المندوب البريطانى فىاللجنة السياسية للمجلس صراحة فى سبتمبر عام ١٩٤٧ أن اللجنة لاتستطيع أن توافق على هذه الخطوة الخطيرة لأنها خطوة تؤدى إلى وحدة سياسية لألمانيا .

وظلت سلطات الاحتلال الأمريكية والبريطانيسة والفرنسية في ألمانيا تتجاهل مطالب الأحزاب الديموقراطية الألمانية بخصوص تخويلها حق العمل على مستوى ألمانيا كلها . وبالرغم من الالتماسات المتكررة التي تقسدم بها الآلاف من الديموقراطيين الاشتراكيين وللشيوعيين وكذلك العبال الذين لا ينتمون إلى أى حزب فإن السلطات الأمريكية والبريطانية لم تسمح فى عام ١٩٤٧ لحزب الوحدة الاشتراكي الألماني بأن يمارس عمله في مناطق الاحتلال التابعة لها .

وفى شهر مارس مر عام ١٩٤٧ طلبت بعض منظات الحزب الديموقراطى الحر إذنا من مجلس الحلفاء بتوحيد الحزب الديموقراطى الألمانى على مستوى ألمانيا كلها ، فلم يستطع الحجلس بسبب الموقف السلبي الذي اتخذه المندوبون الغربيون الاستجابة لهذا المطلب أيضا .

واقترح المندوبون السوفيت في مجلس الحلفاء أكثر من مرة ابتداء من نهاية عام ١٩٤٥ وما بعد ذلك أنه لا بد من الساح للاتحادات النقابية وكذلك المنظاث الديموقراطية الألمانية الأخرى أن تقوم بوظيفتها في كل مكان من ألمانيا ، إلا أن مندوبي الغرب قد عارضوا هذا الاقتراح أيضا .

ثم كرر الأتحاد السوفيتى مدفوعا برغبته للممل على تنقيذ اتفاقية بوتسدام ، كرر مقترحاته الخاصة بتأكيد الوحدة القومية لألمانيا على الأسس الديموقراطية السلمية .

وأثناء الاجماع الرابع لمجلس وزراء الخارجية الذي العقد في موسكو في أوائل عام ١٩٤٧ قدم الوفد السوفيتي مشروعا تفصيليا لإعادة تنظيم ألمانيا مرة ثانية باعتبارها دولة مسالمة موحدة ذات برلمان مكون من مجلسين الألمانيا كلها ، وحكومة ألمانية واحدة .

وافترحت الحكومة السوفينية كخطوة ضرورية أولى إقامة خسة أفسام إدارية مركزية ألمانية ، ووضعت مشروع مذكرة بشأن دستور ديموقراطى ، وقات وإجراء انتخابات لبرلمان ألمانى موحد تقوم على أساس تصويت عام متكافىء مباشر وتتم عن طريق الاقتراع السرى ، وبناء على نظام تمثيل متعادل ، وكانت هدذه الانتخابات سنؤدى إلى تشكيل حكومة تضم ألمانيا كلها .

وفشل المشروع السوفيتي بشأن توحيــد ألمانيا في أن يحظم بتأييد الدول الغربية فقد أعلن مندوبو الولايات المتحدة الذين أعلنوا في اجتماع مجلس وزراء الخارجية الذي انعقد في موسكو أن الوفد الأمريكي لا برى من الضروري إجراء انتخابات لحسكومات مؤنتة وعندما اجتمع مجلس وزراءالخارجية في لندن في شهر ديسمير عام ٧. ١٩ قدم الوفد السوفيتي مرة ثانية اقتراحا بشأن قيام حكومة موحدة لأَلْمَانيا كلها ، وفي الوقت نفسه ، وبعد أن رأى الوفد السوفيتي أن عدم وجود وكالة حكوميــة لألمـانياكلها يعتبر تعطيلا لتنفيذ الأعمال التي نص علمها مؤتمر بوتسدام بشأن إعادة تشكيل الحياة السياسية والاقتصادية في ألمانيا على أسس ديموقراطية سليمة ، قدم هذا الوفد اقتراحا بسرعة إقامة مجاس استشاري ألماني يضم مندوبي اللاندر والأحزاب الديموقراطيبة والاتحادات النقابية والمنظات الديموقراطية فى ألمانيا كلها فرفض مندوبو الدول الغربية أيضا هذه المقترحات كلها . والواقع أن الوفد الأمريكي وهو الذي كان يميل إلى الحياولة دون أن تتخذ الدول الأربع أية قرارات بشأن ألمانيا قد نجح فی تعطیل أهمال اجهاع مجلس وزراء الخارجیه الذی انعقد فى لندن ، وبينما كانت الدول الغربيه تعمل على تعطيل مشروع إقامه منظان إدارية وأحزاب سياسية ديمو قراطيه لألمانيا كلها وإقامة حكومة أَلمَانِيةَ مُوحِدَةً بِدَأْتُ هَذَهُ الدُولُ فِي أُوائِلُ عَامُ ١٩٤٥ تَقْيَمُ وَكَالَاتُ إدارية منقصلة في المناطق التابعة لها ، وبذلك ضربت بقرارات بوتسدام

المحاصة بوحدة ألمانيا عرض الحائط، وفصلت أمريكا وبريطانيا وهو إجراء متناقض مع اتفاقيه بوتسدام لله منطقه الروهو عن سيطرة الدول الأربع واتخذتا الاجراءات الكفيلة بالحضاع اقتصادياتها للرأسماليه الاحتكارية لبريطانيا وأمريكا.

وفى اليوم الثانى من ديسمبر عام ١٩٤٦ انتهت المفاوضات بتوقيع حكومتى بريطانيا وأمريكا على اتفاقية خاصة بتوحيد منطقتيهما وقيام ما يسمى بالمنطقة الثنائية (بيزونيا) .

وكنتيجة لهذه الاتفاقية التي تمثل خطوة كبيرة في سياسة تجزئة ألمانيا ، انفصات المنطقتان الانجليزية والأمريكية عن بقية الدولة وبالتالى عن دائرة مجلس الحلفاء في ألمانيا . ومنذ ذلاك الوقت أصبح حل كل مشاكل الحياة الهامة في هاتين المنطقتين في يد المنظمة الثنائية .

وفى الناسع والعثمرين من شهر مايو ١٩٤٧ نشرت الاتفاقية الانجلو أمريكية التى نصت على قيام مجلس افتصادى ولجنة تنفيذية ووكالات إدارية للمنظمة الثنائية . وفى شهر سبتمبر من نفس العام أبرم المندوبون البريطانيون والأمريكيون اتفاقية منفصلة جديدة بشأن سيطرة انجلو أمريكية مشتركة على مناجم الفحم فى الروهر .

وفى نفس الوقت اتخذت سلطات الاحتلال الأنجليزية والأمريكية قراراً بشأن إقامة محكمة عليا خاصة ألمانية ومصرف مركزى للمنطقة الثنائية .

وفى عام ١٩٤٨ الضمت المنطقة الفرنسية إلى المنطقة الثنائية وأدى ذلك إلى ظهور ما يسمى بالمنطقة الثلاثية .

وبعد أن تخلت الدول الغربية عن التراماتها التي ارتبطت بها بمقتضى اتفاقية بوتسدام بشأن معاملة ألمانيا كوحدة اقتصادية وإقامة سياسة مشتركة للدول الأربع بخصوص نظام النقد والنظام المصرف قامت الدول الغربية في ٢٠/٦/٨٨ في مناطق الاحتلال التابعة لها فألمانيا بتنفيذ عملية إصلاح مستقل النقد، وهو المشروع الذي ظل الغربيون يعدون له العدة منذ زمن طويل ، ونتيجة لهذه الخطوة تم سحب العملة الألمانية الموحدة من سوق التداول وأدخلت عملة خاصة بالمناطق الغربية ، وبذلك تمزق نظام العملة الموحدة في ألمانيا ، كما تمزقت العلاقات الاقتصادية التقليدية بين أجزائها المختلفة ، فأصبحت التجارة بين المنطقتين الشرقية والغربية من ألمانيا كالتجارة التي تتداول بين دولتين مختلفتين . وكثيراً ما صرح المسئولون فى الدول الغربية بأنهم كانوا مضطرين لاتخاذ هذا الإجراء بعد أن أصبح من الستحيل الوصول إلى اتفاق بشأن إصلاح العملة فى ألمانيا كلها .

ولا شك فى أن هذا البيان المفتعل تكذبه حقيقة واقعة هى أن علس الرقابة (مجلس الحلفاء) قد وصل فى عام ١٩٤٨ إلى اتفاق على المبادىء الأساسية الخاصة بتحقيق نظام لاصلاح العملة النقدية فى كل ألمانيا ، ووافق كذلك على الإجراءات الخاصة بتفيير أوراق النقد وشكل الأوراق الجديدة وتنفيذ المطالب الخاصة بتداول أوراق النقد فى كل ألمانيا ، وصدق الجاس كذلك على القواعد التى تتبع بشأن سيطرة الدول الأربع ورقابتها على طبع أوراق البنكنوت .

ولكن مندوبى الدول الغربية قد أعلنوا فى ٢٣ مارس عام ١٩٤٨ رفضهم الاستمرار فى العمل القيام بالإجراءات والترتيبات الخاصة بالإصلاحات المالية لكل ألمانيا ، بل إنهم فى هذا الوقت بالذات سارعوا بإيمام الاجراءات التى تحقق لهم وجود تعديل مستقل لنظام النقد فى المناطق الفربية ، وفى منتصف عام ١٩٤٨ تم عزل ألمانيا الغربية كلها فعلا عن ألمانيا الشرقية .

ولو تم إبرام معاهدة السلام مع ألمانيا —كما كانت تهدف اتفاقية بوتسدام—لأمكن أن تلعب هذه المعاهدة دوراً هاما في تحقيق تقدم أوسع أمام ألمانيا . بل لأمكن أن تؤكد أيضا جواً صالحا للسلام المالمى ، غير أن الدول الغربية ظلت تتذرع بكل أواع الحجج والماذير الواهية لرفض مقترحات الاتحاد السوفيتى التى تقدم بها أكثر من مرة أثناء انعقاد مجلس وزراء الخارجية فى الفترة ما بين ١٩٤٦ ، ١٩٤٩ للاشتراك فى وضع مماهدة سلام مع ألمانيا ، لأن الدول الغربية كانت تعرف سلفا أن توقيع معاهدة سلام مع ألمانيا سيطيح حما نشاريعها الخاصة بتجزئة ألمانيا وتحويل المنطقة الغربية منها إلى وكر لبعث الروح العسكرية الألمانية .

ومن العجيب أن وزارة الخارجية الأمريكية ، بالرغم من هذه الحقائق التي لا تحتمل أدنى شك ، قد أصدرت بيانا في العشرين من شهر ديسمبر عام ١٩٥٨ يحتوى على مفتريات وأكاذيب لا جدال في بطلانها فقد جاء في هذا البيان .

« إن حكومة الولايات المتحدة توافق على الإلتزامات التى تعهدت المحكومات دول الحلفاء بشأن الوصول إلى إقرار السلام مع ألمانيا ، وعدم إطالة فترة الاحتلال بلا ضرورة . وواضح أن تاريخ الجهود التى تامت بها الدول الغربيه فى الوصول إلى اتفاق مع الحكومة السوفيتية على أسس هذا الاستقرار السلمى معروفه للجميع ، بل هى تتحدث عن نصها » .

هذا ما تدعيه وزارة الخارجية الأمريكية ، والواقع الذي حدث شيء يخالف هذا الادعاء تماما ، فالمعروف أن الدول الغربية لم تعمل أبداً على تحقيق اتفاق بين دول الحلفاء الأربع بشأت إقرار السلم

فى ألمانيا ، بل حملت على الحيلولة دون استقرار هذا السلم بكل الوسائل والأساليب الممكنة ، فالدول الغربية ، لكى تعطل وضع مشروع معاهدة السلام الألمانية ، ولكى تقسح الطريق لوجود دولة ألمانيا الغربية المنقصلة ظلت تعمل بصورة دأئمة ومنتظمة ابتداء من عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٤٨ على تدمير نظام الإدارة الراعية ووضع العراقيل أمام الوكله الراعية المشتركة حتى تتوقف عن أعمالها .

ومن أواخر عام ١٩٤٦ وخلال عام ١٩٤٧ ظل منسدوبو انجلترا وأمريكا يلتمسون الأعذار المختلفة لصدم استمرار مجلس الرقابة (مجلس الحلفاء) في أداء وظائفه التشريعية واقترحوا نقل هذه الوظائف إلى قواد المنطقة ، وحصر عمل المجلس في النظر فقط في الشئون المتعلقة بمطالب قوات الاحتلال وحاجباتهم .

ثم اجتمع مندوبو أمريكاو بريطانيا وفرنسا وكذلك مندوبو دول البيناوكس فى المؤتمر الذى انعقد فى مدينة لندن فى شهر فبراير عام ١٩٤٨ لمناقشة الدور الاقتصادى الذى تلعب ألمانيا فى ميدان الاقتصاد الأوربى ، ومناقشة موضوع السيطرة على منطقة الروهر والتنظيم الاقتصادى والسياسى لألمانيا ، وكذلك مشكلة الحدود الألمانية وغير ذلك من المشاكل الأخرى .

ولا شك فى أن اجتماع مؤتمر منفصل عن مجلس دول الحلفاء الأربعة يبحث قضايا ألمانيا ويناقش مشاكل نصت اتفاقية بوتسدام على عدم جواز مناقشتها أو حلها إلا داخل مجلس الرقابة الذي يتكون من دول الحلفاء الأربعة ، لا شك فى أن اجتماع مثل هذا المؤتمر بهذه الصورة إنما يمثل خطوة أوسع من جانب الغرب فى إصراره على تمزيق ألمانيا وإلغاء الإدارة الرباعية فيها .

ولذلك طالب المندوب السوفيتي في اجتماع مجلس الرقابة الذي انعقد في العشرين من شهر مارس عام ١٩٤٨ بتنفيد القرارات التي اتفقت عليها دول الحلفاء بشأن الرقابة الرباعية وإدارة ألمانيا ، وقال المندوب السوفيتي بأن على مندوبي الدول الغربيه أن يحيطوا مجلس الرقابة علماً بكل القرارات التي اتخذت في مؤتمر لندن وكذلك جميع الخطوات التي يعتزم الغرب تنفيذها في المناطق الغربية طبقا لهذه القرارات ، فرفض مندوبو الغرب إجابة هذا المطلب ومن ثم أصبحوا المسئولين عرب تعطيل وظيفة مجلس الرقابة ، وأخيراً وفي اليوم الاالث والعشرين من شهر مارس عام ١٩٤٨ قرر مندوبو الغرب الامتناع عن العمل في اللجان المختلفة التابعة لحجلس الرقابة فتوقف المجلس عاما عن أداء أعماله .

وحدث فى الاجتماع السادس لمجلس وزراء الخارجية الذى انعقد فى باريس خلال شهرى مايو ويونيه عالم ١٩٤٩ أن قدم الوفد السوفيتى اقتراحا يطالب باستئناف أعمال مجلس الرقابة على الأسس السابقة باعتباره وكالة تمارس سلطة عليا فى ألمانيا ، فأحبط المندوبون الغربيون فى الاجتماع هذا المشروع السوفيتى ، وأصروا على ضرورة استبدال

مجلس الرقابة بلجنة عليا كما اقترحوا إقامة وكالة تستطيع الدول العربية فيها أن تملى إرادتها وتفرض رغباتها على الآتحاد السوفيتي ... ولم يقبل المندوب السوفيتي ولن يقبل بالطبع مثل هذه المشروعات .

ولقد عارض الشعب الألماني نفسه سياسة الغرب تقطيع أوصال بلادهم ، ولذلك فعندما أصبح واضحا للجميع أن الغرب إنما يهسدف إلى تمزيق ألمانيا وتجزئتها قامت في عام ١٩٤٧ حركة قوية شملت كل مناطق ألمانيا وأخذت تطالب بالوحدة والسلام العادل، ومن المعروف أن حزب الوحدة الاشتراكي الألماني هو الذي بدأ هذه الحركة وتزعمها وطالب كل الأحزاب الديموقراطية المعادية للفاشية وكذلك الأتحادات النقابية ومنظات العال والفلاحين والعلماء والفنايين بأن يشتركوا في المؤتمر الشعبي الذي سيقام مرس أجل المطالبة بتحقيق الوحدة والسلام ، فلاقى نداء هذا الحزب استجابة واسعة في كل مكان من أَمَّانِيا . وشهد المؤمَّر الشعبي الألماني الذي انعقد في مدينة برلين في اليوم السادس والسابع من شهر ديسمبر عام ١٩٤٧ حوالي ٢٢١٥ مندوبا كان من بينهم ١٦٤ مندوبا حضروا من مختلف مهاطق الاحتلال الغربية ، وقرر هـ ذا المؤتمر الشعبي الأول انتخاب وقد يذهب إلى لندن لتقديم مذكرة إلى مجلسوزراء الخارجية تتضمن مطالب الشعب الألماني بشأن إبرام معاهدة سلام عادلة مع ألمانيا كلها ، وجاء في قرار المؤتمر « إن الشعب الألماني يرغب رغبة أكيدة في تحقيق معاهدة سلام يستطيع فى ظلها أن يؤكد وحدة ألمانيا السياسية والاقتصادية ، أو يعطى هــذا الشعب الحق فى إقرار هــذه المسألة بنفسه عن طريق الاستفتاء العام » .

وسرعان ماقامت الدول الغربية بالوقوف أمام هذه الحركة الشعبية الشاملة التى تطالب بالوحدة والسلام ، ورفض مندوبو الدول الغربية في مؤتمر وزراء الخارجية المنعقد في لندن مقترحات الوفد السوفيتي بالسماح لوفد المؤتمر الشعبي الألماني حضور مؤتمر لندن ، بل إن الحكومة البريطانية لم توافق حتى على حضور الوفد إلى مدينة لندن .

ثم تبع هذا الموقف من جانب الغرب قيام سلطات الإحتلال الغربية بالقضاء على الحركة الشعبية التى تطالب بالوحدة والسلام فى المناطق التابعة لها .

وصدر في ٢٠ يناير ١٩٤٨ قرار بوقف نشاط هذه الحركة الشعبية في منطقة الإحتلال البريطانية ، كما صدر قرار مماثل أيضا في المنطقة الأمريكية في الثالث والعشرين من نفس الشهر ، وبالرغم من هذه الإجراءات التعسفية التي قامت بها سلطات الاحتلال الغربية ظل نطاق هذه الحركة الشعبية يمتد ويزداد قوة ، وأصدر المؤتمر الشعبي الثاني الذي انعقد في برلين يومي ٧ ، ٨ مر شهر مارس عام ١٩٤٨ قراراً بتنظيم عملية جمع التوقيعات في كل مناطق الاحتلال الأربع للمطالبة باجراء استفتاء شعبي عام من أجل وحدة ألمانيا ، ولم يستجب لهذه

المطالب سوى سلطات الاحتلال السوفيتية التى محمت مجمع التوقيعات بينا منع قواد دول الاحتلال الغربية القيام عمل هذا الإجراء في مناطقهم ، وبالرغم من أن الدول الغربية قد وضعت عقبات مصطنعة في طريق الحركة الشعبية الألمانية حتى لا تستطيع جمع التوقيعات المطاوبة إلا أن هذه الحركة قد عكنت من إحراز مجاح كبير ، فإن حوالي ١٥ مليونا من الألمان في كل من المنطقتين الشرقية والغربية قد رحبوا باجراء استفتاء عام في مختلف أرجاء بلادهم، وعلى هذا الأساس طالب مجلس الشعب الذي يمثل اللجنة التنفيذية لحركة المؤتمر الشعبى، طالب مجلس الرقابة وكذلك قواد سلطات الاحتلال بأنخاذ الخطوات الماجلة لإعادة وحدة ألمانيا أو إجراء استفتاء عام بشأنها .

وهذه صورة من النداء الذي وجهه المجلس الشعبي الألماني : « من أجل وحدة ألمانيا 1

هذا الطلب الموقع أدناه يطالب .

القائد العام للقوات المسلحة الأمريكية .

والقائد العام القوات المسلحة الملكة المتحدة.

والقائد العام للقوات المسلحة لأنحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

والفائد العام للقوات المسلحة الجمهورية الفرنسية . كل في منطقة الاحتلال التابعة له وكعضو في مجلس الرقابة . يطالب هذا الالتماس هؤلاء القواد بالتصديق على إجراء تصويت في ألمانيا كلها على هذا القانون التالي .

قانون بشأن وحدة ألمانيا :

إن ألمانيا جمهورية ديموقراطية لا تتجزأ ، وفى هذه الجمهورية يجب أن يمنح المجلس الآتحادي حقوقا شبيهة بالحقوق التي تضمنها دستور ١١ أغسطس سنة ١٩١٩ .

٧ -- يصبح هذا القانون سارى المفعول بمجرد صدوره .

إلا أن متدوبي الغرب في مجلس الرقابة رفضوا النظر في هذا الاقتراح ، فقدم مجلس الشعب الألماني في مارس عام ١٩٤٩ وكذلك في شهر مايو من السنة نفسها اقتراحا إلى الهيئات البرلمانية التي أقيمت يومذاك في ألمانيا الغربية بأن عليها أن تقوم بكفاح مشترك ضد الاجراءات التي تقوم بها الدول الغربية لتقسيم ألمانيا ، والمطالبة بسرعة إبرام معاهدة السلام الألمانية ، وسحب كل قوات الاحتلال بمرعة إبرام معاهدة السلام الألمانية و وسحب كل قوات الاحتلال من ألمانيا ، غير أن عملاء الدول الغربية في الهيئات البرلمانية داخل مقاطعات الاحتلال البريطانية والأمريكية والقرنسية تجاهلوا دعوة مقاطعات الاحتلال البريطانية والأمريكية والقرنسية تجاهلوا دعوة في اليوم الحامس والسادس عشر من شهر مارس ١٩٤٩ وفداً من المثرة من المان ألمانيا الشرقية ، كما اشترك فيها أيضا عدد كبير من ساحقة من المكان ألمانيا الشرقية ، كما اشترك فيها أيضا عدد كبير من

سكان ألمانيا الغربية ، واجتمع المؤتمر في براين يومى ٢٩، ٣٠ مايو ١٩٤٨ حيث أصدر نداء أصر فيله على إعادة ألمانيا الموحدة وإبرام معاهدة سلام ألمانية وسحب كل قوات الاحتلال ، ثم انتخب المؤتمر وفداً يمثل ألمانيا كلها لسكى برفع مذكرة بوجهة نظر الشعب الألماني إلى مجلس وزراء الخارجية الذي كان منعقداً في إريس ، فرفض مندوبو الدول الغربية في هذه المرة أيضاً قبول وفيد المؤتمر الشيعي الألماني وحضوره إلى الاجتماع .

وكان رفض الدول إقامة علاقات مع مندوبي الشعب الألمباني، وكذلك محاربهم حركة المؤتمر الشعبي، ثم وقف نشاطها فيها بعد داخل مناطق الاحتلال الغربية ، كان ذلك مرتبطاً بالحطوات الآخيرة التي انخذها الغرب لاقامة دولة ألمانيا الغربية المنفصلة ، وإعلان ذلك رسمياً في أوائل شهر يونيو من عام ١٩٤٨، وطبقاً لهذا القرار الذي أعلنه الغرب بشأن إقامة دولة ألمانيا الغربية سارع الحاكم العسكري البريطاني والأمريكي والنرنسي بعقداجهاع في سبتمبر عام ١٩٤٨ ضم ٢٥ شخصاً أختيروا بصفة خاصة من سكان مناطق الاحتلال التابعة لهم وهو الاجتماع الذي عرف باسم « المجلس النيابي » حيث وضعوا مشروع دستور الدي تا الغربين ، وعثل هذه الطريقة ظهر إلى الوجود « دستور بون » إنه النستور الذي وافق عليه الحكم العسكريين الستور الذي وافق عليه الحكم العسكريين الستور الذي وافق عليه الحكم العسكريين الستور الذي وافق عليه الحكم العسكريون الغربيون في المانيا في

لقد أضنى هــذا الدستور الطابع القانونى على وضع الاحتكاريين الالمان، الذين قامو ابتنظيم العدوان الألمانى والذين كانو اليمثلون العمود الفقرى لحسكم هتلر ، وعلى هذا جاء دستور بون خالياً من أية ضانات من أى نوع بعدم عودة الروح العسكرية والفاشية في المانيا الغربية.

وفى الثامن من ابريل عام ١٩٤٩، أصدرت حكومات امريكا وفرنسا و بريطانيا لا ئحة النظام الأساسى للاحتسلال فى المانيا الفربية ، وهى اللائحة التى تم فى ظلها نقل السلطة العليا والوظائف الادارية الهامة فى المانيا الغربية إلى سلطات الاحتلال الغربية .

ثم وقعت حكومات الدول الغربيه الثلاث فى ٦/٢/٦/٢٥ فى ١٩٤٩ ألله مدينة باريس اتفاقية بشأن إقامة هيئة متحالفة عليا تضم الدول الغربية الثلاث لتتونى ممارسة هذه الوظائف .

ولا شك فى أن هذه اللائحة الثلاثية وتوقيع اتفاقية باريس يعتبران مخالفة صريحة وجديدة للقرارات المتفق عليها بشأن المانيا بين الحلفاء في الائتلاف المعادى لهتلر .

وهكذا ، و نتيجة لحده السياسة الغربيه ، قامت أول حكومة لدولة

المانيا الغربيه المنفصلة (جمهورية المانيا الآتحادية) في ٢٠_هـ ١٩٤٩ ورأسها دكتور ايديناور الذي تولى منصب المستشار لجمهورية المانيا الاتحادية فترة طويلة ، وتما يستحق التسجيل هنا ان الدكتور اديناور هذا هو صاحب البيان التالى المخزى .

فقد قال اديناور ٠

«كان بسارك يتحدث دائماً عن «كوابيس» المصبية الممادية الألمانيا التى كانت تؤرقه وأنا بدورى اتحدث اليوم « عن السكابوس » الذى يؤرقنى وهو ما يسمى بكابوس بوتسدام » .

وهكذا وبعد أن أىت الدول الغربية تجزئة المانيا وأقاءت دولة المانيا الغربية المنفصلة وضعت على رأس حكومتها سياسياً عرف بعدائه لمبادىء بوتسدام .

إلا أن تجزئة ألمانيا وإقامة دول منفسلة فيها لم يكن الهدف الأخير للدوائر الذربية الحاكمة ، بل كان هدفها الحقيقي هو محاربة القوى الديمقراطية وبعث الروح العسكرية الألمانية . وواضح جداً أن كل هذه الاجراءات التي قامت بها الدول الغربيسة لحلق الجمهورية الألمانية الاتحادية واتفاق حدوث ذلك مع ظهور المفاوضات العسديدة التي أجريت بين دول الغرب بشأن إقامة حلف شمال الأطلنطي ، واضح أن اتفاق حدوث ذلك مما وفي وقت واحد لا يمكن أن يكون أبداً عجرد صدفة .

فقد حددت القوى النزاعة إلى العسكرية والحرب، وهي القوى الألمانية التي تولت إدارة شئون دولة ألمانيا الغربية المستقلة ، حددت منذ البداية أن دورها لن يعدو أن يكون دور « القبضة الحديدية » لكتلة الأطلنطي العدوانية ، ولذلك فان الحكومة السوفيتية بعد أن تحققت من الموقف عاماً بعثت في ١ / ١٠ / ١٩٤٩ بتحذير خطير إلى الموربية .

وجاء في المذكرة السوفيتية التي أرسلتها إلى الحكومةالأمريكية:

« ترى الحكومة السوفيتية أنه من الضرورى توجيه الاهتام إلى المسئولية المتزايدة الخطيرة التى تقع على عاتق الحكومة الأمريكيه من جراء السياسه التى تتبعها فى ألمانيا بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا والتى أدت إلى تكوين حكومه منفصلة فى بون لا تتمتع بحب الشعب الألمانى ، لأنها حكومة تتخذ موقفاً عدائياً تجاء الترارات التى انفق عليها فى بوتسدام والتى تنص على تحويل ألمانيا إلى دولة دعوقراطيه ، والقضاء على النزعه المسكريه فيها ، كما أنها تتناقض مع الالتزامات التى فرضت على ألمانيا ، وهو الشى الذى لا يتمشى مع مصالح الشعوب الحجه السلام في أوربا ».

وقامت القوى الديمقراطيه للشعب الألماني بمضاعفه نشاطها في الكفاح من أجل تحقيق تقدم لألمانيا يتفق وأسس السلام ، وكان من الطبيغي أن يأخذ هذا النشاط في ظل هذه الظروف الجديدة أشكالا جديدة أعلى ، فبعد أن تكونت حكومه مستقلة في ألمانيا الغربيب

أخذت القوى الديموقراطيه السلميه التي تمثل مكاناً قياديا في ألمانيا الشرقيه تعمل على إقامه دولة ديموقراطيه أصيالة مسالمه ذات سيادة مطلقه في هذا الجزء من ألمانيا ، وفي السابع من شهز أكتوبر عام 1959 تم إعلان هذه الدولة الجديدة التي أطلق عليها « الجمهوريه الديموقراطيه الألمانيه .

وبقيام الجمهورية الديموقراطية الألمانية ، وضعت القوى الديموقراطية الشعب الألماني في أيديها حل المشكلة القومية الرئيسية أى مشكلة إعادة توحيد ألمانيا على أساس ديموقراطي سلمي ، وظهرت هذه الجمهورية كطليعة تقف في صفوف الشعب الألماني ضد عودة النزعة العسكرية والحربية في القطاعات الغربية من ألمانيا ، وظل هذا الكفاح من جانب الجمهورية الديموقراطية يسير جنباً إلى جنب مع تأييد الدول الأخرى المحبة السلام .

وبينا كانت الجمهورية الديموقراطية تعمل على إعادة وحدة ألمانيا ومحاربة النزعة العسكرية والحربية كانت الاستعدادات تسير على قدم وساق في ألمانيا الغربية لاعادة النزعة العسكرية فيها ، والواقع أنه في ظل دستور الاحتلال نافذاً ونظام الاحتلال موجوداً بصورةواضحة في غرب ألمانيا لما كان من السهل على الدول الغربية أن تعيد النزعة العسكرية في ألمانيا الغربية ، فني ظل حكم الاحتلال الصريح تأخذ أية كتيبة عسكرية ألمانية تتكون على أرض ألمانيا الغربية طبيعة الجنود المرتزقة بالنسبة للدول الغربيه المحتلة .

وبدأت الدول الغربيــة في عام ١٩٥٠ تنفــــــدْ وضعا جديداً بالنســة لجمورية ألمانيا الأتحادية وذلك لتحقيق درجة معينة من السيادة تمكنها من العمل على إعادة النزعة العسكرية وتمدها في الوقت نفسه بالوسائل التي يمكن الاعتماد عليها التأثير في توجيه سياســــة ألمانيا الآنحادية ، ولقد قامت الدوائر الحاكمه في الجمهورية الآنحاديه بدور إيجابي فى تأكيد هذا الوضع لأنها تعرف أذ من الأسهل داخل إطار هذا الوضع أن يحقق الاحتكاريون من أبناء ألمانيا الغربية أهدافهم وأطاعهم · وكان نتيجة ذلك توقيع ما سمى « بالمعاهدة العامة » فى ٢٦/٥/٢٩٥ بين الدول الغربية من جانب وبين جمهورية ألمانيا الأعادية من جانب آخر ، وكانت هذه المعاهدة تستهدف من الناحية الشكلية إلغاء لأئحة الاحتلال ونظام الأساس ، وكذلك إعلان جمهورية أَلمانيا الآعاديه دولة ذات سيادة ، ولكن هذه المعاهدة نفسهاكانت تتضمن بنوداً تنص على إنقاص هذه السيادة بشكل واضح وكانت تعنى أيضا استمرار تقسيم ألمانيا وإدخال غـــرب ألمانيا في التكتلات المسكريه التابعة المدول الاستماريه .

وتشير هذه المعاهدة العامة إلى أن الدول الغربية الثلاث تحتفظ — فيا يتعلق بالوضع الدولى — بالحقوق التى كانت عمارسها سلفا يخصوص .

(١) مركز القوات المسلحة في ألمانيا وحماية أمنها.

(ب) مسألة برلين .

وبعبارة أخرى حرمت جمهورية ألمانيا الآنحادية من حقها القانوني في أن تعمل مستقلة على حل مشاكلها الأساسية الخاصة بإقامة الوحدة القومية لألمانيا وإبرام معاهدة السلام.

وفضلا عن هذا فإن الدول الغربية قد جعلت حل مشكلة « وحدة ألمانيا » مرتبطا ارتباطا مباشراً بامتداد نطاق حكم بون الرجمي إلى الجزء الشرق من ألمانيا وإدخال ألمانيا كلها في التكتلات العسكريه التابعه للدول الاستمارية •

وتنص الفقرة الثانيه من البند السابع من « المعاهدة العامه » على أن الدول الغربيه لن توافق على توحيد ألمانيا إلا إذا قام هذا التوحيد على الأسس التى تؤدى إلى وحدتها داخل الجماعة الأوربية أى فى كتلة الدول الغربية وتصبح خاضعة لدستور بون.

وفى ظل هذه المعاهدة تحتفظ الدول الغربيسة بحقها فيما يتعلق بتأمين قواتها ، وتنص هذه الحقوق على إمكانية الدول الغربية إعلان حالة الطوارىء على منطقة غرب ألمانيا التى تنتقل السلطة التنفيذية منها إلى الدول الغربية الثلاث مرة أخرى ، وتصبح هذه الدول قادرة على اتخاذكل الاجراءات التى تراها مناسبة .

وأشارت المعاهدة العامة — فضلا عن ذلك — إلى أنه باستغلال حالة الطوارىء يمكن لأى قائد عسكرى ، إذا كانت قواته فى وضع مهدد ، أن يتخذ عملا عاجلا لحماية هذه القوات (بما فى ذلك القوات المسلحة) .

وأوضح إبرام المعاهدة العامـة بين الدول الغربيـة مدى التعاون القائم بينها وبين الدوائر الحاكمة فى جمهورية ألمـانيا الاتحادية فى المجال السياسى ، للعمل على إعادة النزعة العسكرية فى ألمـانيا الغربية .

ويجب أن يكون واضحا أن المعاهدة العامة قد صممت بطريقة تجعل إعادة توحيد ألمانيا على أسس ديموقراطية وسلمية أمراً صمباً .

وعلق الورين بيفان الزعيم العالى البريطانى على هذا الموضوع فقال :

« إن إيديناور ومؤيديه ، بما في ذلك دول حلف شمال الأطلنطي يضحكون من أعماق قلوبهم من مسألة وحدة ألمانيا ، وهم يلعبون اليوم لعبة قديمة تتلخص في وضع كل هذا الجزء من ألمانيا ضد الاتحاد السوفيتي ، وهو الجزء الذي يعيش اليوم تحت نفوذهم ... إنها نفس السياسة الني كان يتوقعها تشميرلين من هتل ... ونحن نعرف جمعا إلى أي مصير انتهت هذه السياسة » .

والماهدة العامة أو المعاهدة الألمانية ، كما سميت فيما بعد لم تنفذ بصورة عاجلة ، فلقد مرت ثلاث سنوات بعد توقيعها قبل أن تصبح

ساريه المفعول والواقع أن تنفي فده المعاهدة كان مشروطا بإبرام عدة معاهدات خاصة بالإجراءات التي تتبع في إعادة الروح العسكريه في الجمهورية الاتحادية الألمانية والإعب لماد لدخولها في التكتلات العسكريه .

ولكن الدوائر الحاكمة في أوربا ، وكذلك في جمهوريه ألمانيا الاتحاديه لم تنجح فى فرض المعاهدات الخاصة بهذه المشاريع عن طريق برلماناتهم حتى أوائل عام ١٩٥٥ .

والآن نتساءل :

ماذا كانت سياسة الآتحاد السوفيتي وسياسة جمهورية ألمانيا الديموقراطيه فيما يتملق بموضوع وحدة ألمانيا ومعاهدة السلام خلال الفترة التي ظهر فيها خوف سكان ألمانيا الغربية من أن يصبحوا وقودا لمدافع حلف شمال الأطلنطي .

لقد ضاعف الآتحاد السوفيتى ومعه جمهورية ألمانيا الديموقراطية وكذلك كل الشعوب والدول الأخرى المحبة للسلام ، ضاعفت جميعا جهودها من أجل وحدة ألمانيا وإبرام معاهدة السلام معها .

فاجتمع فى براغ يومى ٢٠ ، ٢١ أكتوبر عام ١٩٥٠ مؤتمر ضم وزراء غارجية روسيا وجهورية ألمانيا الديموقراطية ، والديموقراطيات الشعبية الأوربية . ونظروا فى التطورات التى وقعت فى ألمّانيا الغربية وهى التطورات التى بعت بروجودها تهديداً المسلام ووحدة ألمانيا القومية ، ثم قدم مؤتمر براغ اقتراحا إلى الدول الأربع بأن عليها أن تصدر بيانا مشتركا بصدم الساح بإعادة النزعة العسكرية الألمانية أو إقتحام ألمانيا داخل التكتلات العدوانية ، كما أصر المؤتمر على إبرام معاهدة سلام بأقصى ما يمكن من سرعة وسحب كل القوات الأجنبية من ألمانيا في خلال عام من التوقيع على المعاهدة، وطالب بإقامة مجلس تأسيسي لألمانيا كلها ، وهو العمل الذي يمهد لتكوين حكومة مؤقتة لكل ألمانيا .

وبالرغم من أن الدول الغربيــة ومعها حكومة ألمانيا الاتحادية قد أهملت مقترحات مؤتمر براغ ورفضتها فقد ظل الكفاح مستمراً .

وأثناء اجتماع مؤتمر وكلاء وزراء الخارجية الذي المقد في باريس عام ١٩٥١ ، والذي ضم مندوبي روسياو أمريكا وانجلترا وفرنسا قدم الوفد السوفيتي مذكرة يقترح فيها عقد مؤتمر على مستوى وزراء الخارجية .

وتنص المذكرة أنه على مؤتمر وزراء الخارجية أن يدرس موضوع :

- (١) تنفيذ اتفاقية بوتسدام بواسطة الدول الأربع .
- (ب) الحيلولة دون إعادة تسليح ألمانيا وعمودة الروح العسكرية فيها .
 - (ج) إبرام معاهدة سلام ألمانية .
 - (د) سحب قوات الاحتلال من ألمانيا .

إلا أَنْ مَوْ مَر وَكلاء الحَارِجية بسبب أَخطاء الدول الغربية فشل في أن يصل إلى اتفاق بشأن جدول اعمال وزراء الحَارِجية .

وعندئذ قدمت الحكومة السوفييتية — بعد أن قررت عدم انتظار عقد مؤتمر وزراء الخارجية — اقتراحاً في ١٩٥٢/٣/٧ بمذكرة تتضمن أسس معاهدة سلام مع ألمانيا ، وتنص هذه المعاهدة على أن معاهده ديموقراطيسة عادلة تؤكد سيادة ألمانيا ووضعها المتساوى بين الدول الأخرى وأن تحول دون عودة الروح العسكرية .

وفى الوقت نفسه قدمت الحكومة السوفيتية اقتراحات جديدة بشأن الاجراءات الخاصة بتوحيد ألمانيا وجاء فى المذكرة التى بمثل بها الحكومة السوفيتية إلى حكومات الدول الغربية فى التاسع من أبريل عام ١٩٥٧:

« إن ضرورة إبرام مماهسة سلام مع ألمانيا تجعل من اللازم بالنسبة لحكومات روسيا وأمريكا وفرنسا وانجلترا أن تتخذ إجراءات عاجلة لتحقيق وحدة ألمانيا وتكوين حكومة على مستوى ألمانيا كلها . وبناء على ذلك يرى الاتحاد السوفيتي أنه من الضرورى بالنسبة لحكومات بريطانيا وأمريكا وفرنسا وروسيا أن تناقش فوراً موضوع إجراء انتخابات حرة لألمانيا كلها ، كما اقترح من قبل ، فن المؤكد أن اعتراف الدول الأربع بالحاجة إلى إجراء انتخابات فى كل مناطق ألمانيا سيجعل من المكن إجراء مثل هذه الانتخابات فى المستقبل القريب » .

وترى الحكومة السوفيتية أيضاً أنه من الضرورى أن يشترك مندربو جهورية ألمانيا الديموقراطية وجمهورية ألمانيا الاتحادية فى مناقشة الموضوعات التي أثارتها فى المذكرة التي قدمتها فى ١٩٥٧/٤/٩٠.

وظلت الحكومة السوفيتية خلال عامى ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ تقدم اللدول الغربية فى كثير من المناسبات مقترحات جــديدة بشأن إجراء محادثات عاجلة ، وإيجاد حلول لموضوعات :

توقيع معاهدة سلام مع ألمانيا .

وتسكوين حكومة مؤقتة على مستوى ألمانيا كلها .

وإجراء انتخابات حرة فى جميع أرجاء ألمانيا بخصوص وحدة ألمانيا وأخيراً وفى عام ١٩٥٤ وجدت الدول الغربية نفسها مضطرة إلى الموافقة على عقد مؤتمر جديد يضم وزراء الخارجية ليبحث بعض المشاكل الدولية التي حان الوقت لايجاد حل لها ، ومن بينها مشكلة ألمانيا ، فانعقد المؤتمر فى برلين ابتداء من ٢٥ يناير حتى ١٨ فبراير عام ١٩٥٤ ، وقدم الوفد السوفيتي إلى هذا المؤتمر مقترحات جديدة بشأن إعادة وحدة ألمانيا وإبرام معاهدة سلام معها . كما كانت المقترحات السوفيتية تطالب بتشكيل حكومة مؤقنة لألمانيا كلها تتكون من مندوبي برلمان الجهورية الألمانية الاتحادية وبرلمان جهورية ألمانيا الديموقراطية بالاتفاق بين حصومتي الدولتين ، حكومة يكون عملها الأساسي اعداد وتنفيذ انتخابات حرة في مختلف أجزاء ألمانيا وكان

من المتوقع أن تمثل هذه الحسكومة المؤقتة دولة ألمانيا خلال الاعداد لمحاهدة السلام.

وعندما افترحت الحسكومة السوفيتية سرعة البدع العمل لتنفيذ معاهدة السلام قدمت مذكرة تناولت فيها تفاصيل أسس هــذه المعاهدة .

وقد قضت المقترحات السوفيتية بأنه على حكومات الدول الأربع أن تبذل كل ما فى استطاعتها لكى تساعد حكومة ألمانيا المؤقته على تحقيق الأعمال التي عهد بها إليها ، وإبعاد التدخل الأجنبى خلال الاتخابات ،بل ان الاتحاد السوفيتى اقترح سعب قوات الاحتلال من ألمانيا قبيل إجراء الانتخابات باستثناء عدد محدود من الفرق التى تقوم بالواجبات التى تنظلها أعمال الرقابه التى تتولاها الدول الأربع .

كذلك قدم الوفد السوفيتى إلى مؤتمر برلين عدة اقتراحات تهدف إلى منع إحياء الروح العسكريه فى غرب ألمانيا ، حتى ولو لم يتم توقيع اتفاقية وحدة ألمانيا وإبرام معاهدة السلام ، وكانت هذه المقترحات السوفيتيه فى هذه المرة تتضمن إجراء استفتاء قومى فى جميع أنحاء ألمانيا حول اختيار المعاهدات العسكريه مع الغرب أو اختيار معاهدةالسلام ، كما كانت تتضمن أيضاً إبرام اتفاقيه خاصه بتقوية وتسليح كل فرق البوليس فى كل من منطقتى ألمانيا ، وإقامة لجان فى كل مناطق ألمانيا ، وإقامة لجان فى كل مناطق ألمانيا ، وأجل العلاقات الاقتصادية والثقافيدة بين جهوريى ألمانيا .

وأخيراً اقترح الوفد السوفيتي في مؤتمر برلين إقامة نظام الأمن الجماعي الأوربي العــام في أوربا التي تستطيع كل من دولتي ألمانيا أن تشترك فيه على قدم المساواة حتى تعود إلى المانيا وحدتها .

وبعد ذلك بعام تقريباً أى فى ١٥ / ١/ ١٩٥٥ قدمت الحكومة السوفيتية إلى الدول الغربية اقتراحاً آخر بخصوص قضية ألمانيا ، فاقترحت عقد اتفاقية عاجلة حول إجراء انتخابات حرة فى ألمانيا كلها بشأن وحدة ألمانيا ، ووضع حكومتى ألمانيا الشرقية والغربية تحت إشراف دولى .

ولقد بذلت جمهورية ألمانيا الديموقراطية من ناحيتها في هـذه السنوات جمهوداً ملحوظة كى تضع حدا المهدوء الذي يلف قضية ألمانيا فشرعت تعمل على تحقيق وحدة ألمانيا وإبرام معاهدة السلام والحيلولة دون عودة الروح السكرية في المانيا الغربية .

فنى شهر نو فمبر من عام ١٩٥٠ قدمت حكومة جمهورية ألمانيا الديموقراطيه اقتراحا إلى حكومة ألمانيا الاتحادية يقضى باقامة مجلس تأسيسى لألمانيا كلها يتولى عملية الاعداد لتكوين الحكومة المؤقتة وإجراء انتخابات الجمعية الوطنية . وطلبت حكومة ألمانيا الديموقراطية فى الثالث عشر من شهر فبراير ١٩٥٧ من الدول الأربع الاسراع بابرام معاهدة سلام مع ألمانيا ودعوة حكومة ألمانيا الاتحادية لتأييدها . وخلال عامى ١٩٥٧ ، ١٩٥٣ كررت جمهورية ألمانيا الديمقراطية وبلمان الشعب فيها اقتراحاتها إلى حكومة ألمانيا الغربية وإلى برلمانها

(البندســـتاج) لعقــد مؤتَّر يضم المانياكلها لمناقشــة موضــوع: معاهدة السلام.

وإجراء انتخابات حرة تشمل المانيا بجميع مناطقها.

وبمناسبة انعقاد مؤتمر برلين الذي ضم وزراء الخارجية في يناير وفبراير سنة ١٩٥٤ دعت حكومة جمهورية المانيا الديموقراطية حكومة المانيا الاتحادية ليقدما سوياً إلى الدول الأربع اقتراجاً بدعوة مندوبي الدولتين للاشتراك في المناقشات.

وفى الثامن عشر من شهر سبتمبر عام ١٩٥٤ دعا برلمان الشعب في جهورية المانيا الديموقراطية إلى عقد مؤتمر يضم منسدوبي برلماني الدو لتن لمناقشة الموضوعات الآتية :

- ١ --- معاهدة السلام مع المانيا .
- ٢ عدم الالتزام بأية إتفاقية عسكرية .
- ٣- الحيلولة دون إمادة الروح المسكرية الألمانية .
- التعاون المتبادل لتقوية القوات البوليسية فى كل من
 المانيا الشرقية والغربية ، والإجراءات الخاصة بتطوير
 الملاقات بينهما .

والثابت تاريخياً أن الاتحاد السوفيتي وجمهورية المانيا الديموقراطية ها اللذان ظلا يطالبان باجسراء انتخابات حرة في المانيا كلمها لتحقيق وحدة المانيا بشرط عدم وجود أي تدخل أجنبي في هذه الانتخابات. وفى ضوء هذه الحقيقة التاريخية يبدوأن كل المحاولات التى تقوم بها الدوائر الحاكمة فى الدول الغربية وفى جمهورية ألمانيا الاتحادية لتوحيد ألمانيا عن طريق الانتخابات الحرة فى مختلف أرجاء ألمانيا عاولات عقيمة لا جدوى فيها . فالدول الغربية محاولة منها فى انتهاز رغبة الشعب الألمانى فى وحدة بلاده أعلنت أكثر من مرة عن رغبتها هى الأخرى فى تحقيق همذه الوحدة عن طريق الانتخابات الحرة ، ولكنها ظلت دامًا تؤكد أن مثل هذه الانتخابات يجب أن تجرى فى ظل الاحتلال الأجنبى بحيث تعزز بقاءه وإعادة النزعة العسكرية والقضاء على القوى الديموقراطية فى غرب المانيا .

ويجب أن يكون واضحاً للجميع أن هـذه الانتخابات لن تكون أكثر من مسخ وتشويه للانتخابات الحرة التي يجب أن تجرى فى المانيا كلها أى المسخ الذى يسبغ الطابع القانونى على مخالفة مبادئ بوتسدام. ولذلك فإن الاتحاد السـوفيتى وكذلك جمهورية المـانيا الديموقرطية لم توافقاً عليه .

والمعروف أنا تفاقيات باريس العسكرية التي أبرمت في ٢٣/١٠/٢٥ المعروف المعروب المعروب المعروب المعروبية المانيا ، فنذ ذلك الوقت فصاعدا اتخذت جهورية المانيا الاتحادية شكلا نهائياً في الجزء الغربي من المانيا فأصبحت هذه

الدولة موطناً لبعث الروح العسكرية الألمانية ومركزاً الرأسمالية الاحتكارية ، بل أصبحت الشريكة النشطة في كل تكنلات الغرب العسكرية العدوانية .

لقد كسبت هذه الدولة سيادة ولكنها سيادة محصورة داخل حدود معينة . ولذلك فهى عاجزة عن توجيه سياستها الخارجية، بل أنسياسة الدوائر الحاكمة في المانيا الاتحادية تتجه إلى الإبقاء على الحرب الباردة وزادة حدة التوتر الدولى .

أما الدولة التي تكونت في الجزء الشرق من المانيا والتي أرست أسس قواعدها فهى الجمهورية الديموقراطية الالمانية التي تعتبر أول دولة ديموقراطية أسيلة مسالمة في تاريخ الشعب الالماني .

فنى سبتمبر من عام ١٩٥٥ أصبحت هذه الدولة مستقلة ذات سيادة كامله في توجيه سياستها الداخلية والخارجية .

وتقضى المعاهدة التى نظمت العلاقات بين جهورية المانيا الديمو قراطية وبين الأتحاد الســـوفيتى ، وهى المعاهدة التى "م توقيعها بين البـــلدين فى ١٩٥/٥/١٩٥ بما يلى :

« تقوم العلاقات بين البلدين على أساس من المساواه الكاملة والاحترام المتبادل للسيادة وعدم تدخل احداها في الشئون الداخلية للا خرى ».

وبعد أن قررت الدول الغربية قبول جمهورية المانيا الأتحادية ضمن حلف شمال الاطلنطى ، اضطرت جمهورية ألمانيا الديموقراطية في ١٤ مايو عام ١٩٥٥ إلى الانضام إلى المنظمة الدفاعية لدول معاهدة وارسو ، وأعلنت أنها في حالة توحيد المانيا ستتخلى عن كل التراماتها حيال هذه المنظمة .

ومنذأن اتخذتكل من هاتين الدولتين الألمانيتين موقفها الأخير أصبح موضوع توحيد المانيا بالنسبة الشعب الألمــاني من أعقد الأمور.

وبعد أن أصبحت هاتان الدولتان تابعتين لحلفين عسكريين في أوربا ، كل منهما معارض للاخر غدت الطريقة العملية الوحيدة لحل مشكلة وحدة المانيا القومية ، هي اتفاق جهوريتي المانيا ، وليس هناك حل آخر لحذه المشكلة سوى تحقيق هذا الاتفاق بينهما .

وفي مؤثمر جنيف الذي ضم رؤساء حكومات روسيا وأمريكا وبريطانيا وفرنسا والذي انعقد في شهر يوليسو من عام ١٩٥٥ لفت الأنحاد السوفيتي أنظار الدول الغربية إلى التغييرات الجذرية التي حدثت في الوضع القائم في المانيا وإلى أعمية هذه التغييرات بالنسبة لمشكلة وحدة ألمانيا ، وأكد الوفد السوفيتي في هذا المؤتمر بأننا « إذا أردنا أن نتحدث عن الطرق المسؤدية إلى إعادة وحدة ألمانيا فإن علينا أن نتحدث عن الطرق المسؤدية إلى إعادة وحدة ألمانيا فإن علينا أن نترف بأن الاتفاق في هذه الظروف الراهنة بين شطرى المانيا،

و إزالة الاحتكاك القائم والتسوير الموجود وخلقجومن التعاون بينهما هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق هذا الهدف»

وفي مؤتر جنيف الرباعي الذي انعقد في أكتوبر و نوفبر من عام ١٩٥٥ على مستوى وزراء الخارجية ، عاد الوفد السوفيتي فأكد وجهة نظره مقرراً أن مشكلة إعادة الوحدة الألمانية في هذه الظروف الحاضرة لم يعسد امراً بمكناً كما كان قبل إبرام اتفاقيات باريس، بصرف النظر عما حدث منذ ذلك الوقت من تطورات اجتماعية وسياسية في كل من شطرى المانيا ، فشكلة إعادة الوحدة الألمانية لا يمكن حلها السوم إلا بطريقة تدريجية تسير خطوة بخطوة عن طريق التعاون والاتفاق بين جهوريتي المانيا .

ويجب أن يكون واضحاً أن التقارب التسديجي أو التصاون والاتفاق التدريجيين بين دولتين المانيتين تختلف كل منهما عن الأخرى من حيث نظمهما الاجماعية ويتبعان مجموعتين متضادتين من الدول إنيس عملا مهلا ولا بسيطاً . ولكن هذا السمل يمكن أن بتحقق فملا إذا اهتم كلاالدريقين عسألة إعادة وحدة ألمانيا .

أما فيما يتملق بجمهورية ألمانيا الديموقراطية فانها قدظات تعمل عدة سنوات وبلا توقف على إبجاد حل إبجابي لمشكلة التقارب والاتفاق بين الدولتين الألمانيتين ، وقدمت ألمانيا الشرقية لهذا الغرض في السنوات الأخيرة عدة مقترحات لحكومة ألمانيا الآتحادية منها :

الترام كل من الدولتين بذاستعال القوة واتخاذ الوسائل
 السلمية دون سواها لاعادة وحدة ألمانيا.

٢ - تحريم الدعاية للحرب ووقف نشاط المنظمات التي تدعو إلى إعادة الغرعة العسكرية .

٣ — تحديد القوات المسلحة لـكل من الدولتين .

٤ - ثحريم إقامة المنشئات النووية على الأراضى الألمانية .

انخاذ الاجراءات الكفيلة بتقوية العلاقات بين الدولتين .

وفى عام ١٩٥٧ خطت جمهورية ألمانياالد يموقراطية خطوة أوسع ، فاقترحت إقامة تحالف ألماني ، وأكدت أن إقامة مثل هسذا التحالف بين الدولتين الألمانيتين في الظروف الراهنة هو وحده الأساس العملي لاعادة وحدة ألمانيا القومية بصورة تدريجية ، ويمكن أن يبدأ إقامة هذا التحالف بالاتفاق بين الدولتين الألمانيتين على السياسة المفسركة فيا يتعلق بتحريم إقامة وصنع القنابل الذرية والأسلحة النووية في ألمانيا ، وانسحاب الدولتين من حلف شمال الأطلنطي ومعاهدة وارسون ومنع الخدمة العسكرية العامة ، والاتفاق المتبادل حول حجم القوات المسلحة ، وتوجيه نداء مشترك —أو من كل منهما على حدة — إلى الانحاد السوفيتي وبريطانيا وأمريكا وفر فسا لسحب قواتها بأسرع ما يمكن المسافية كلها .

أما موضوع تنظيم التجارة داخل ألمانيا وإقرار علاقات النقــل والأمن الاجتاعي والثقافي الخ ... فيمكن حلها أيضاً داخل نطاق هذا التحالف .

كما يتولى هذا التحالف توقيع معاهدة السلام مع ألمانيا نيابة عن الشعب الألماني كله، وبذلك يتسع نطاق العمل أمام هذا التحالف فيبرم اتفاقيات مع الدول الأخرى لتأكيد أوضاع جديدة أمام التجارة الخارجية في الأسواق العالمية والارتباط المنظات الدولية، عما في ذلك منظات هيئه الأمم المتخصصة ، وتصبح مسألة الاعداد لاجراء انتخابات الجمية الوطنية ووضع دستور الألمانيا المتحدة من اختصاصات هذا التحالف الجديد.

ولقد حظيت هذه المقترحات العملية التي قدمتها جمهورية ألمانيا الديموقراطية بشأذ إقامة هذا التحالف، وهي المقترحات التي وضمت في حسبانها الواقع العملي للاحداث الراهنة في ألمانيا، كما حظيت أيضاً مقترحاتها الخاصة باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق التقارب بين الدولتين الألمانيتين، حظيت كل همذه المقترحات بتأييد واسع وحماس كبير من الطبقة العاملة والفلاحين والطبقة الماملة والفلاحين متزايداً من المؤيدين لها من بين أكثر قطامات السكان تبايناً وأيضاً في أكثر الدوائر السياسية والاجتاعية تبايناً في جمهورية المانيا

ولاشك فى أن سسياسة جمهورية المانيا الديموقراطيسة فيما يتعلق بوسائل حل مشكلة إعادة توحيد المانيا والاقتراحات المحاصة بالتحالف الألماني تحظى بتأييد الاتحاد السوفيتي وتأييد كل الدول الاشــتراكية الأخرى •

ولقد أعلنت الحكومة السوفيتية في أكثر من مناسبة أنها تؤمن أنه من واجب الدول الأربع الكبرى في هذه الظروف الحاضرة أن تؤيد دولتي ألمانيا تأييداً واسماً وأن تساعدهما على تحقيسق التقارب بين الدولتين، ولكن الحكومة السوفيتية من ناحية أخرى ترى أنه لايصح الماح بأى نوع من التدخل في الشئون الداخلية الشمب الألماني، والاتحاد السوفيتي من جانبه على أثم الاستعداد لأن يقدم تأييده العملى ومساعداته لكل من دولتي المانيا حتى يتأكد التقارب المتبادل المنشود بينهما.

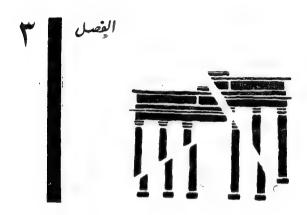
ومن الجدير بالمسلاحظة هنا أن الاتحاد السوفيتي الذي أقام عام المواد الموات دبلوماسية مع جمهورية المانيا الاتحادية هو الدولة السكبرى الوحيدة التي تحافظ على مثل هذه الملاقات الدبلوماسية مع كل من دولتي المانيا.

وهكذا توضح الحقائق فى كل وقت أن الدوائر الحاكمة فى جمهورية المانيا الاتحادية لاتحرص على الاهتهام بوحـــدة المانيا بقـــدر ما تحرص على استمرار سياسة تقوية الروح العسكرية الألمانية وبعثها . مرة ثانية ، وإعداد مغامرات جديدة مليئة بكل أنواع التهديد الحقيقى للشعب الألمائي إنها السياسة التي لاتريد أن تتلام مع الحقيقة التاريخية لوجودجمهورية المانيا الديموقراطية ، الأمر الذي يجمل الدوائر الحاكمة في جمهورية المانيا الآتحادية ترفض أي اقتراح تتقدم به اليها جمهورية المانيا الديموقراطية للتقريب بين الدولتين وتحقيق التحالف الألماني.

وهذا المسلك من جانب المسئولين في المانيا الأنحادية يتمشى عاماً مع مسلك الدول الغربية . فسياسة الغرب تعمل بكل ما تملك من وسائل لتعطيل الشعب الألماني عن إيجاد حل لمشكلة إعادة الوحدة الألمانية .

إن الدول الغربية لم تكتف بمخالفة مبادىء بو تسدام بشأن وحدة المانيا ، ولم تكتف بأن أقامت دولة منفصلة من غرب المانيا كقاعدة أساسية لبعث العسكرية الألمانية ، بل أخذت تعمل اليوم على تزويد المانيا الغربية بالأسلحه الحديثه بما في ذلك النووى منها والذرى ، وهو أمر يؤكد للجميع أن سياسة الغرب هي وحدها السياسة التي تؤيد فكرة عودة العسكرية الألمانية التي كانت دائماً وستظل العقبة الرئيسية في طريق إعادة وحدة المانيا .

وكل محاولة ترمى إلى إنكار هذه الحقيقة الواضحة ، كما حدث مثلا في البيان الذى أصدرته وزارة الحارجية الامريكية بشأن قضية برلين هي من غير شك محاولة كفيلة بأن تضع بعض السياسيين الغربيين في موقف شائن معيب ، فن المستحيل أن تقف سياسة تمزيق أوصال المانيا وهي السياسة التي تتبعها الدول الغربية منذ أمد طويل ، من المستحيل أن تقف هذه السياسة التي المساسة إعادة الوحدة القومية للشجب الألماني.



محاوله تقيسيم برلاين

والمعروف أن وضع برلين في السنوات الأولى من الاحتسلال كانت تحدده في ظل القانوذ الدولى طائفة من الاتفاقيات التي وقعتها دول الحلفاء ، فهناك اتفاقية خاصة بمناطق الاحتلال في المانيا ، وأخرى خاصة بإدارة برلين الكبرى (أى برلين كلها) وقعتها العبنة الاستشارية

الأوربية فى الثانى عشر من شهر سبتمبر عام ١٩٤٤ ، كما وقعت اتفاقية أخرى بشــأن جهاز الرقابة على المانيا فى اليــوم الأول من شهر مايو عام ١٩٤٥ .

وكان تقسيم المانيا إلى مناطق ، وكذلك إقامة هيئة إدارية مشتركة لبرلين مكونة من الدول الأربع ... كان ذلك لخدمة أغر اضالاً حتلال كما أعلنته دول الحلفاء الأربع خلال الحرب ، وحددت تفاصيله قرارات مؤتمر «كريميا» و «اتفاقية بوتسدام» . وقد تقرر في الاتفاقية الحاصة بجهاز الرقابة على المانيا أن إدارة برلين الكبرى يجب أن يتولاها «مجلس قيادة » من بين دول الحلفاء يباشر أعمالة تحت إشراف مجلس الرقابة (مجلس الحلفاء) .

وعلى هذا فلم تكن الأتفاقيات بشأن برلين اتفاقيات منفصلة ، بل كانت تحديداً مفصلا وتكملة منطقيه للاتفاقيات العامة التى وقعتها الدول الأربع بخصوص معاملة المانيا كلها بعد الحرب وخلال فترة الاحتلال .

ولقسد أعطت قرارات بوتسدام قوة القانون الدولى للاتفاقيات التي وصلت اليها اللجنة الاستشارية الأوربية ، ولقد كان إقامة جهاز الإ دارة الرباعى في القطاع الشرقي من برلين و تركيز القوات العسكرية الغربية في القطاعات الغربية منها يعنى أن برلين قد اختيرت لتكون مقرا لمجلس الرقابة الذي يعتبر السلطة العليا لكل المانياوكان واجبها أن تضمن سلامة التنفيذ العملى لسياسة التنسيق الوحيدة الخاصة بفترة الاحتلال في ظل قرارات بوتسدام .

ولم يكن اختيار برلين لتكون مقراً لمجلس الحلفاء يعنى بالطبع تحوطها إلى منطقة محتلة .

ولا شك فى أن ما ذكر ناه سلفاً يدحض تأكيد الدول الغربية أن الاتفاقيات الحاصه ببرلين والتى وقعتها الدول الأربع فى عام ١٩٤٤، ١٩٤٥ ليس لها علاقة باتفاقية بوتسدام .

أما إدعاء الغرب بأنه قد كسب حقه فى غرب برلين نظير تنازله عن تبرنجيا وسكسونيا وميكيلينبيرج (التي هى الآن جزء من جمهودية المانيا الاتحاديه) التي كانت تحتلها القسوات البريطانية والأمريكيه خلال الحرب فهو ادعاء أضعف من أن يوجه إليه نقد ، ذلك لأن من المعروف أنه قد تم خلال الحرب توقيع اتفاقية خاصة بضم هذه المناطق إلا المنطقة التي كان يحتلها السوفيت ، بصرف النظر عن جنسية القوات التي احتلها أولا ، وطبقاً لهذه الاتفاقية ، انسحبت القوات البريطانية والأمريكية من هذه المناطق عقب انهاء الحرب مباشرة .

وبدأ مجلس القيادة الذي يضم دول الحلفاء الأربع عمله في شهر يوليو من عام ١٩٤٥ ، وانبعثت الاتفاقيات التي حددت وضعه من افتراض ضرورة وجود وحدة بين الحلفاء في إدارة المدينة وغدت القرارات الاجماعية التي يتخذها مندوبو الدول الأربع كلهم هي وحدها القرارات القانونية الشرعية.

وبالرغم من ذلك اتخذت الدول الغربية لنقسها مسلسكا يهدف إلى تمطيل اتفاقية بوتسدام وتجزئة ألمانيا ، بل فعلت كل شيء للحيلولة دون تنفيذ مبادئ سياسة الدول الأربع فى برلين وبذلت كل جهودها لنحويل القطاعات الغربيه من العاصمة الألمانية إلى منطقة نفوذ خاصة بها و نقطه وثوب لنشاطها الهدام .

وبدأت سلطات الاحتلال الغربية في الشهور الأولى من وصولها إلى برلين عهد الطريق لفصل القطاعات الغربية فصلا سياسياً واقتصاديا عن بقية المدينة .

وسرعان ما أعفت السلطات الغربية بمجرد دخول قواتها إلى برلين كل الموظفين الألمان المعادين للقاشية من وظائمهم فى هيئات الحكم الذاتى المحلى فى القطاعات الغربية واستبدلتهم بموظفين من النازيين السابقين .

وكانت الحيثات الاقتصادية المستقلة تباشر نشاطها حتى نهاية عام براين وسلت إليها ممتلكات الهيئات الاقتصادية النازية المنحلة .وبذلت برلين وسلت إليها ممتلكات الهيئات الاقتصادية النازية المنحلة .وبذلت البنوك وكذلك الجماعات الاحتكادية في غرب برلين في ظل حماية السلطات الغربية كل مافي استطاعها لتعطيل حركة التقدم الاقتصادي في القطاع الشرق من المدينة ، كما أخذت سلطات الاحتلال الغربية أيضاً تعمل بصوره منظمة على تقويض الوحدة السياسية لبرلين فأقامت في القطاعات الغربية من المدينة محاكم خاصة وقوات بوليس خاصة أيضاً . ووضعت سلطة القوات البوليسية في أيدى رجال من النازيين السابقين .

وأتامت السلطات العسكرية الأمريكيه فى غرب برلين محطة إذاعة لاسلسكية فى عام ١٩٤٦ أخذت توجه حملات دعائية عنيفة ضدمبادئ بوتسدام .

وهكذا لم يعد ثمة شك فى أن سلطات الاحتلال الغربية قد بذلت كل مافى طاقتها من جهد لعرقلة القوى الديموقراطية فى غرب برلين . ووقف نشاطها .وعملت أيضاً على الحيلولة دون اتحاد الأحزاب الشيوعية والأحزاب الديموقراطية المناهضة للفاشيه التى تكونت بعد هزيمة النازية فى ألمانيا .

وليس هذا فحسب، بل إن الدول الغربية قد جمدت كل الاصلاحات الديموقراطية في غرب برلين . ومن ذلك أن قواد القطاعات الغربية قد أنغوا قانو بين أقرها بجلس مدينة برلين أولها خاص «بتحويل المشروعات التجارية وبعض مشروعات اقتصاديه أخرى إلى ملكيه عامه » وصدر هذا القرار في الثالث عشر من شهر فبراير ١٩٤٧ ، وثانيهما خاص بمصادرة أملاك مجرى الحرب والنازيين المعروفين » وصدر هذا القرار أيضاً في ٢٧ مارس ١٩٤٧ .

وقد عطلت الدول الغربية هذين القانونين بالرغم من أن وجودها يتفق اتفاقا تاما مع مبادئ بوتسدام .

وقامت الدولة الغربية فى الوقت نفسه بتعطيل عمل مجلس القيادة الرباعى فى برلين - وزادت المشاكل العديدة التى لم يصل القواد إلى اتفاق بشأنها شهراً بعد آخر . فنى عام ١٩٤٥ لم يصل القواد إلى

اتفاق حول المشاكل المعروضة عليهم إلا فى تسع نقط فقط من ٢١٧ ، بينًا اختلفوا فى عام ١٩٤٦ على ١٢٩ من ١٢٩ مسألة كانت معروضة أمامهم للنظر .

وأُخيراً وفي عام ١٩٤٨ أُخذت الدول الغربية تعمل على حل النظام الاداري الرباعي لألمانيا ، وتتجه في الوقت نفسه إلى تصديع وحدة مدينة برلين . فتوقف عمل مجلس الرقابة في مارس من عام ١٩٤٨ ، ولم يكد يمضى ثلاثة أشهر على هذا التاريخ ، أي في شهر يونيه من عام ١٩٤٨ حتى صدر نقد مستقل في ألمانيا الغربية ، واتسع لطاقه أيضاً حتى شمل برلين الغربية . ومما يجب ملاحظته هنا هو أن هذه الخطوة قد تمت بالرغم من التأكيد المكتوب الذي تمهد به قادةالدول الغربية العسكريون الثلاث والذى يقضى بعدم إدخال المسارك الغربى إلى منطقة غرب برلين . ولاشك في أن إصدار نقد مستقل يعتبر لطمة مؤسفة لوحدة ألما نياو تصدعاً لرأسمالها . فقد مزنت الروابط بين قسمي أَلَمَانِيا ، وهددت بأخلال ميزان الاقتصاد في القسم الشرقي من البلاد . ولذلك فان الادارة المسكرية السوفيتية في ألمانيا - حمايه منها لاقتصاد الجزء الشرق من برلين — لجأت إلى عدة خطوات مضادة لمنع المارك الغربي من التغلغل داخل أَلمانيا الشرقية .

والواقع أن الدول الغربية نفسهـــا هى التى قامت بحصــــار برلين الغربية فخلقت بذلك ما يسمى اليوم « بمشكلة برلين » · وعلى الرغم من أن الادارة العسكريه السوفيتيه قد أعلنت استعدادها لتموين سكان برلين الغربية بكل ما يحتاجون إليه من المواد الضرورية ، إلا أن الدول الغربية قد قامت بتنظيم عملية نقل الطعام والقحم أيضاً من المناطق الغربيه إلى برلين عن طريق الجو وإقامة ما يسمى « بالكوبرى الجوى » .

وأصبح واضحاً أن ضوضاء الدعاية التى تثيرها الدول الغربية حول «مشكلة برلين» لم يكن لها هدف سوى تحويل أنظار الرأى العام العالمى عن سياسة الغرب الخاصة بتجزئه ألمانيا وزيادة الموقف الدولى خطورة وتوسيع نظاق « الحرب الباردة » وبذلك يتسنى لها إقامة كتلة شمال الأطلنطى العدوانية .

على أنهمناك مظهراً آخر يلقت النظر هو أن الدول الغربية لمتوافق على بحث مشكلة برلين فى اجماع مجلس وزراء الخارجية إلا بعد أن تم توقيع معاهدة شمال الأطلنطى فى الرابع من شهر أبريل عام ١٩٤٩ .

والمعروف أن الدول الغربية بعد أن فرغت من تجزئة مدينة برلين اقتصاديا بدأت تتخذ الاجراءات الكفيلة بأعام عملية تجزئها سياسيا ، وفي سبتمبر من عام ١٩٤٨ وتنفيذاً التعليات التي صدرت من سلطات الاحتلال الغربية انتقل قسم من مندوبي مجلس مدينة برلين إلى القطاع البريطاني فانتهت بذلك الادارة الذاتية الموحدة لبرلين . وكان تصدع هذه الادارة الموحدة للمدينة واختلال النظام الاقتصادي فيها

من العوامل التي أثرت تأثيراً سيئًا على السكان .

وأمام هذه الظروف قدمت الادارة العسكرية السوفيتية اقتراحاً إلى الهيئات الادارية العسكرية الغربية باجراء انتخابات ديموقراطية حرة في كل أجزاء ألمانيا دون أي تدخل من جانب سلطات الاحتلال فا كان من الدول الغربية إلا أن تجاهلت هذه المقترحات السوفيتية ، وبدأت تتخذا لاجراءات الخاصة بانتخابات مستقلة لمجلس مدينة غرب راين وتمت الانتخابات في اليوم الخامس من شهر ديسمبرعام ١٩٤٨ ، وأجرت سلطات الاحتلال الغربية هذه الانتخابات في جو من الرعب والارهاب وإطلاق أبواق الدعاية المناهضة للسوفيت دون اشتراك المنظات الدعوقراطية التي حرم نشاطها في القطاعات الغربية . وفي الوقت نفسة قامت الدول الثلاث بتعطيل أعمال مجلس القيادة الرباعي في برلين تعطيلا تاماً . فتوقف عن أداء مهمته في ١٨ يوليو عام ١٩٤٨ بعد أن رفض القائد الأمريكي مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال. وفي هذا الاجباع حدث عندما تقدم المندوب السوفيتي باقتراحه الخاص بدراسة وتنفيذ الاجراءات الكفيلة بتحسين الوضع المادي والوضع القانوني لسكان برلين، أن أجاب المندوب الأمريسكي في صلف وكبرياء أن لديه الكثير بما سيفعله غداً وهو لذلك سيذهب إلى سريره لينام. وهكذا ظهر إلى الوجود في ٢١ ديسمبر عام ١٩٤٨ مجلس قيادة مستقل لبرلين الغربية ، مكوث من انجلترا وفرنسا وأمريكاً . وانتهى تقسيم برلين بعد ذلك تمــاماً في أواخر عام ١٩٤٨

بصدور دستورمستقل لبرلين الغربية ، وهو الدستورالذي جعلته الدول الغربية سارى المفعول ابتداء من اليوم التاسع والعشرين من عام ١٩٥٠

وبالرغم من سياسة الغرب الخاصة بحل الادارة الرباعية لبرلين نان الأتحاد السوفيتي محافظة منه على تنفيذ مبادئ بوتسدام أخذ يعمل على إعادة التعاون العملي بين الدول الأربع في كل المشاكل الألمانية بما في ذلك مشكلة برلين . وفي مؤتمر وزراء الخارجية الذي انعقد في باريس في شهر مايو من عام ١٩٤٩ اقترح الآنحاد السوفيتي فما يتعلق بتأكيد وحدة براين الاقتصادية والسياسية ضرورة عودة مجس القيادة الرباعي لبرلين حتى تسير إدارة برلين جنباً إلى جنب مم منح المدينة حياتها العادية ، كما افترح الاتحاد السوفيتي أيضاً إعادة حكم يرلين الكبرى عن طريق تكليف قواد الدول الأربع إجراء انتخابات حرة لبرلين كلها . إلا أن المول الغربية رفضت هذه المقترحات فأظهرت مرة أخرى أنها تعارض تسوية المشكلة الألمانية ككل ومشكلة ترلين بصفة خاصة عن الطريق السلمي . بل إن قواد القطاعات الغربية لبر لين فرضوا نظاماً يتعارض مع الحــــل الذي رحمته اتفاقيــة بوتســدام لحل مشكلة ألمانيا . .

وظل الغرب في السنوات الست التي تلت ذلك ينتهر فرصة احتلاله لبرلين ويواصل سياسته الحاصة بتحويل برلين الغربيسة إلى مركز للفوضي والتوثر.

ولم يأت شهر مايو فن عام ١٩٥٥ حتى أصبحت اتفاقيات باريس سارية المفعول وتحقق انقسام ألمانيا بصورة واضحة. وكانت المادة الثانية مما يسمى « بالمعاهدة الألمانية » تهدف بطريقة مباشرة إلى مد أجل احتلال القوات الأمريكية والفرنسية والانجليزية لبرلين الغربية ، وتنص هذه المعاهدة على أن :

« الدول الثلاث تحتفظ بحقوقها التى كانت تمارسها سابقاً فيما يتعلق ببرلين » .

وحدث فى اليوم الذى أصبحت فيه اتفاقيات باريس سارية المفعول أن أصدر القواد الغربيون فى المنطقة الغربيه من برلين إعلانا رسميا بإلغاء النظام الذى فرضه الغرب على برلين . والواقع أن هذا التغيير لم يحدث أثراً . فقد احتفظت الدول الغربية الثلاث فى غرب برلين بسلطاتها المطلقة التى كانت تسمح لها بالندخل فى أى وقت فى كل الشئون الخاصة بالحياة السياسية والاقتصاديه والثقافيه والشئون المعامه لغرب برلين :

وكان لاحتلال الدول الغربيه القطاعات الغربيه من برلين ، وهو الاحتلال الذي استمر قرابة أربعه عشر عاما ، كان لهذا الاحتلال تتأثج لآنخني على أحد . فإن الدول الغربيه مخالفه منها للالتزامات التي تعهدت باحترامها في بوتسدام والتي تقضى بابعاد الاحتكاريين الألمان

قد أعادت المؤسسات التجاربه التي كانت تممل في ظل دكتاتوريه هتلر، فظهر تركيز لرأس المال على نطاق واسع في غرب برلين.

وهكذا أُصبحت القوى الفاشيه العسكريه التي تهوى الحرب تممل في نشاط داخل المنطقة الغربية من برلين في ظل حمايه حكم الاحتلال.

وعادت إلى الحياة مرة أخرى أكثر من ٧٠ / من المنظات الفاشيه والعسكرية السابقه مثل منظمة «ستاهلميلم» ، كيفوسيريوند» و «بوندجيالتجر فالشيرميجاجار» الخ. وأخذت تمارس نشاطها دون توقف . كاتم تعبئة أكثر من ٢٠٠٠٠٠ بوليني في قوات المانيا الفربية .

وأصبح في منطقة غرب براين عدد كبير من منظات الجاسوسية التابعة للدول الاستمارية . وتعتبر منظمه جاسوسيه غرب المانيا التي يرأسها الجنرال النازى السابق « جيملين » واحدة من أنشاط هذه المنظات ، هذا فضلا عن مراكز الجاسوسيه العديدة التي تتستر خلف اسماء « لجان » ومكاتب الخ . وتستغل جميعها كأجهزة للنشاط الهدام ضحد جمهورية المانيا الديموقراطية لتعطيل حياتها الأقتصادية العادة وافسادها .

وتوزع هذه المراكز التي تنفق جزءاكبيراً بما يسمى بالمساعدات الخاصة ببرلين الغربية ملايين النسخ من الكتب المحشوة بالإفتراءات والنشرات والكستيبات|لكاذبة داخل جمهورية المانيا الديموقراطية. وقد قدر عدد ما وزعته هذه المراكز داخل هذه المنطقة في عام١٩٥٧ فقط بما يقرب من ١٧ مليون نسخه من هذه النشرات.

ومن برلين الغربيه يوجه النشاط المدائى ضد الآتحاد السوفيتى وضــد الدول الاشتراكية الأخرى كما تهرب مهاكز الجاســوسيه هناك مملاءها إلى هذه البلاد أيضاً.

ومن الغريب جــداً أن ثلاثه وتلاثين قاضيا من النازيين الملطخه ايديهم بالدماء هم الذين يشرفون اليوم على القضاء في برلين الغربيه، بل ان أكثر من نصف هؤلاء يعملون في مركز السلطه القضائيه في برلين الغربيه، وثلث رجال البوليس من مجرى الحرب النازيين السابقين.

ولقد أقيمت أخيراً في برلين الغربيه صناعات حربيه لتموين منظمة حلف شمال الاطلنطى. ومهل وجود هذا الاجراء بصقه خاصه صدور القانون الذي أقره مجلس مدينة برلين الغربيه في اليسوم الخامس والعشرين من شهر فبراير عام ١٩٥٧، فطبقا الفتره الأولى من هذا القانون أصبح على برلين الغربيه أن تسهم في «تحقيق الالتزامات التي أقرها القانون الدولى لألمانيا الغربيه » كما تسهم في «أعمال الدفاع» الخاصة بها ، وأعطى هذا القانون لحكومة المانيا الاتحاديه سلطات واسعه ، كما مكنها من أن توجه خطواتها الاقتصادية إلى استغلال الطاقة الاقتصادية في برلين الغربيه لمصالح كتلة شمال الاطلنطى العدوانية .

وفي هذا الوقت نعسة أخذ الخبراء الاستراتيجيون الغربيون يعملون على تجويل برلين الغربية إلى حصن لمنظمة حلف شمال الأطلنطى في المانيا و يمكن فهم هذه الحقيقة من البيانات التي أعلمها عدد كبير من الرميين الغربيين بما في ذلك « براندت البورجوماستر » حاكم برلين الغربية أن تلعب دور المواقع الأمامية أما كذب البيانات التي تضمها بيان وزارة الخاوجية الأمريكية من أما كذب البيانات التي تضمها بيان وزارة الخاوجية الأمريكية من أن النظام الديمقراطي يسود برلين الغربية ، فقد أصبح واضحاً للجميع خصوصاً بعد أن ظهرت هذه الحقائق التي ذكر ناها .

وأكثر من هذا وضوحاً أن حكم الاحتلال في غرب برلين قد عزق وبلى من تلقاء نفسه ، وقضت الدول الغربية ، بعد مخالفتها للاتفاقيات الأساسية التي ابرمتها دول الحلفاء بشأن المانيا ، قضت على الأسس السياسية كذلك حتى تتمكن من المحافظة على بقاء قواتها العشكرية في برئين ، وأدى رفض بعض الدوائر في الغرب الاعتراف بهذه الحقيقه إلى فضح نواياها في احتفاظها ببرلين الغربية مركزا المفوضى والقلاقل ومعقلا المنشاط الحدام ضد الدول الاشتراكية .





لمنتجون الاحتكاريون

يعتبر القرار الخاص بالتخلص من التركيز الرائد للسلطة الاقتصادية التي كانت في أيدى الاحتكارين الألمان والتي كانت تتمثل في شكل نقابات المنتجين وهيئات الشركات الاحتكارية ونقابات أصحاب رءوس الأموال وغير ذلك من المنظات الاحتكارية الأخرى ، يعتبر هذا القرار حجر الراويه في برنامج بوتسدام الذي دعا إلى تحويل ألمانيا إلى دولة ديقراطية والقضاء على النزعة العسكرية فها ، لقد كان هدف أتفاقية

بوتسدام تدمير الأساس الاقتصادى والاجتماعي للروح العسكرية ، ثم خلق أوضاع جديدة تحول دائماً دوز احتمال عودتها مرة أخرى .

وتنحدث أتفاقية بوتسدام فى وضوح عن ضرورة عــدم تركيز الاقتصاد الألمانى « وذلك التخلص من التركيز المفرط السلطه الاقتصادية الذى تمثله بصفة خاصه نقابات المنتجين وهيئات الشركات الاحتكارية وغير ذلكمن المنظات الاحتكارية الأحرى » .

وبناء على هذا القرار أصدر مجلس الرقابة وكذلك أصدرت الهيئات التابعه له سلسلة من القرارات الهامة خلال عامى ١٩٤٦، ١٩٤٦ تقضى با إقامة لجنه من الدول الأربع تتولى عملية الناء النقابات الاحتكارية وإلغاء نظام التركيز الاقتصادى ، كما تقضى أيضاً بعمل قائمة للمصائع الألمانية لممرفة حجمها وطبيعتها ، وذلك لإلغاء نظام التركيز فيها في ظل قرارات بوتسدام .

وكان تنفيذ هذه القرارات التى أصدرها مجلس الرقابة وفروعه تتضمن عملامنسقاً تقوم به الدول الأرنع، لأن الاحتكارات الألمانية كانت شبكة واسعه من الشركات المساهمه في جميع أتحاء المانيا، ولم يكن من السهل دائمًا معرفة علاقاتها بالشركات الرئيسية، فدعا قرار بو تسدام إلى هذا العمل، وأكد أن المانيا في خلال فترة اختلالها سينظر إليها على أنها «كل اقتصادي موحد».

وتم تنفيذ قرارت بوتسدام تنفيذاً تاماً في المنطقه الشرقية وذلك

للقضاء على نقابات المنتجين وإبعادهم عن الاقتصاد الألمانى . فانتهى بذلك وجود هذهالنقابات . ووجودكل الشركات الاحتكارية ، وكذلك نقابات أصحاب رءوس الأموال وغير ذلك من المنظات الاحتكارية الأخرى .

وعقب الاستفتاء الذي أجرى عام ١٩٤٦، وبناء على قرار مجالس الأراضى الشعبية انتزعت الشركات التيكان يملكها مجره والحرب وزهماء الحزب النازى وأعوان هتلرالمتحمسون، وأصبحت ملكا للشعب، كما أصبحت المشروعات التابعة لمصنع مجرم الحرب فليك ومصانع ا . ج فار بننداسترى ، وهيرمان جورينج ويرك، وكونييتيال جار ا . ج ، ومانمان ا . ج ومصانع سيمنز . . أصبحت كلها ملكا للشعب .

و نتيجة لهذه الاجراءات حرم الاحتكاريون الألمان حرماناً تاماً و ودائمًا من أية فرصة لبسط نفوذهم على الحياة السياسية والاقتصادية في ألمانيا الشرقية فحلق هذا الوضع ضرورة حتمية للتقدم السلمى والديمقراطى الأصيل في الجزء الشرق من المانيا ، وبالرغم من ذلك قامت الدول الغربية في المناطق الغربية من ألمانيا بعمل عكس هذا عاماً .

ولقد كان على السلطات الغربية فى أول الأمر أن تخنى نواياها الحقيقية ، فعلى الرغم من أنها قدأصدرت قوانين با لغاء نقابات المنتجين فى كل مناطق الاحتلال التابعة لها إلا أن هذه القوانين لم تكن تهدف إلى التخلص من الاحتكاريين فى غرب ألمانيا ، بل كانت تعمل على الابقاء عليهم وبعثهم من جديد .

ولقد صدر القانون رقم ٥٦٪ بتحريم الْمُركيز الرائد لقوة المانيا الافتصاديه » في منطقة الاحتلال الأمريكية في الثاني عشر من شهر فبراير عام ١٩٤٧، ، كما أعلن في نفس اليوم قرار بماثل في المنطقة البريطانية وكذلك أصدر القائدالعام للقوات المسلحة في المنطقة الفرنسية قرارا مماثلاً في التاسع من شهر يونيـــة عام ١٩٤٧ وعلى الرغم من أن كل هذه القوانين قد كانت تكرارا شكلياً فقط لمطالب اتفاقية بوتسدام بالتخلص من نظام تركيز الاقتصاد الألماني ، إلا أنها لم تتضمن تعلمات خاصة أوالتزامات محمددة فيما يتعلق بتنفيذ القرار الرباعي المشترك، فهي لم تفعل شيئًا سوى أنها قررت استيعاد المصالع التي توظف أكثر من ١٠٠٠٠ رجل ثم فشات في تحــديد الاجــراءات التي ستنخذها القضاء على نقابات المنتحين التابعة لهـــا . وفضلا عن ذلك فارن القـــانون رقم ٥٦ الذي أعلن في منطقة الاحتسلال الأمريكيـــه، والقانون الماثل في المنطقة البريطانية ، والقرار الماثل أيضاً من المنطقة الفرنسية ، لم يتضمن عمل قائمة بالمصانع المطلوب تفتيت تركيزها طبقاً لأهداف هذه القوانين، وطبقاً للمبادىء التي تضمنتها بشأن إعادة تنظيم إقتصاد ألمانيا ... وقد فوضت في الوقت نفسه لقواد المناطق الثلاث أن يستثنو ا _ كما يشاءون _ بعض المصانع الخاضعة لنظام تفتيت التركيزمن وقوعها تحت طائلة هذه القوانين ، ولم تتخذاجراءات عملية لتنفيذ قوانين الغاء نقابات المنتجين الاحتكارية في المناطق الغربية من المانيا ، وبالرغم من البيانات الرسمية التي نصت على إلغاء هذه النقابات فلم يكن هناك أي أثر القيام بهذا الاجراء ، وليس من الغريب أن تكتب لجنة «فيا جيسون» التي عينها «كنيث س. رويال » لمعرفة نتائج عملية القضاء على النقابات الاحتكارية في مناطق الاحتلال الغربية في المانيا ، ليس من الغريب أن تكتب هذه اللجنة في تقريرها في الخامس عشر من شهر ابريل عام ١٩٤٩ « إن موظني الاحتلال الأمريكيين قد فشاوا حتى في تحطيم شركة واحدة من الشركات الاحتكارية الألمانية الكبرى » كما ذكرت النيو يورك تاعز في عددها الصادر بتاريخ ٣٠ ابريل عام ١٩٤٩ .

وتحت سمتار الحديث عن الغاء نقابات المنتجين الاحتكارية قامت سلطات الاحتسار الحديث العربين الألمان الاحتسارين الألمان القدامى فى المناطق الفربية ، وبدأت بتسليم مفاتيح اقتصاد ألمانيا الفربيه مرة ثانية إلى نفس الاحتسارين القدامى ، وإلى صانعى الأسلحة ، الذين كانوا المحرضين الحقيقيين لهمتار والأعوان الذين دفعوه إلى عدوانه .

وصدرت فى القطاعات الغربية من ألمانيا خلال عامى ١٩٤٦،١٩٤٥ مجموعة من القرارات الخاصة بنقل بعض مصانع الصُلب والحـــديد والتعدين من إشراف وسيطرة الهيئات الاحتكارية ... ولكن هذه القرارات لم تلغ الحق فى ملكيتها . وبعد أن فصلت هذه المصانع عن إدارة الشركات الاحتكارية وضعت تحت إدارة خاصة يرأسها «هينرنخ دينكيلباخ» المدير التجارى السابق لشركة «فيرينخيت ستاهلويرك» التي تعتبر إحدى الشركات الهامة في ميدان الصناعات الثقيلة الألمانية.

وليس من العجيب أن يكون فصل شركات الصناعات الحربية في الروهر الذي أعين في هدوء مجرد إجراء قصد به السخرية من إرادة الشعوب التي سجلها قرار بوتسدام القاضي بتحطيم الأساس الاقتصادي لامسكرية الألمانية .

وبنفس هذا الترفع والتعالى امتهنت مطالب الشعب الألماني الذي طالب فيها بنزع أملاك كبار رجال الصناعة الألمان من النازيين .

والممروف أن الشعور القوى الذى ساد الجماهير العاملة فى ألمانيا بضرورة إبعاد القوة الاقتصادية عن أيدى الاحتكاريين الكبار، وإبعاد سلطتهم أيضاً عن سياسة ألمانيا واقتصادها، من المعروف أن هذا الشعور قد ظهر جلياً فى السنوات الأولى بعد الحرب فى الطلب الذى حظى بشعبية واسعة والذى نادى بتسليم المؤسسات الاحتكارية للشعب، وكان هذا الشعور من القوة بحيث أن الأحزاب البرجوازية وقادتها اضطروا فى أول الأمر إلى إعلان ضرورة القضاء على الاحتكارين وتحويل مؤسساتهم إلى مؤسسات اشتراكية

و نتيجه لذلك أكد البرنامج الذي أعلنته قيادة الاتحاد الديمقراطي المسيحي في منطقة الاحتلال البريطانيه في عام ١٩٤٦ أن « تركيز المشروعات الصناعية في أيدى القلة يمثل "بهديداً اللحرية السياسية لكل مواطن كفرد والشعب كله كمحموع ».

و طالب البرنامج الذى اتخسذه الآنحاد الديموقراطى المسيحى فى المنطقة البريطانية فى شهر فبراير من عام ١٩٤٧ بتحويل صناعة التعدين ومصانع الحديد الكبرى إلى مصانع اشتراكية ، وقال كارل أرنولد (الآتحاد الديموقراطى المسيحى) رئيس وزراء ويستفاليا فى البيانالذى أصدرته حكومته فى ١٩٤٧/٦/١٧ .

 (إن النظام القائم لتركيز السلطة فى الميدان الاقتصادى يجب ابعادة والقضاء عليه فى المستقبل عن طريق نقل انتاج المصانع الأساسية ... مصانم الفحم والمعادن والكيمياء الاحتكارية إلى سلطة الشحب ».

وكيفها كان الأس فإن كل هذه البيانات لم تكن إلا ستارا للموقف الحقيقى الذى يقفه قادة الأحزاب السياسية الرجعيه من موضوع القضاء على الاحتكارات الألمانيه .

والوقائع أن سلطات الاحتلال الغربيه والعناصر الرجعيه الألمانيه في المناطق الغربيه ليست لديها رغبة حقيقية بالمرة في تنفيذ إرادة الشب الألماني الذي أيد في حماس كبير قرار مو تمربو تسدام بشأن إبعاد الشركات الاحتكارية الألمانية والقضاء عليها ·

وسارت السياسة الغربية التي كانت تعمل على تدمير قسرار مؤتمر بوتسدام خلال عدة مراحل : فقد قامت الدول الغربية بتنفيذ هذه السياسة في الوقت الذي كانت تعمل فيه على تفتيت المانيا ، فكانت الجهود التي تبذلها سلطات الأحتلال في أول الأس تهدف إلى الإبقاء على الشركات الاحتكارية في غرب المانيا في ظل حجج وإدعاءات مختلفه وأشكال متنوعه لحمايتها من التدمير ، ثم تأتى بعد ذلك مرحلة إعادة الشركات الاحتكاريه القديمة إلى حالتها الأولى — وكثيراً ماكانت تعاد بأسمائها السابقة — وإقامة شركات ومصانع احتكارية جديدة .

وأخيراً تأتى المرحلة الثالثة وهي مرحلة تقوية الشركات الاحتكارية القدعة والجديدة مماً .

ولقد أذيع فى أحد الأيام أنه سيقضى على تركيز اتحادات الفحم والصلب الثمانية فى منطقة الروهر ، إلا أنه حدث عقب اعلان القانون رقم ٧٥ بشأن ﴿ إعادة تنظيم مصانع الفحم الألمانية ﴾ الذي أصدرته سلطات الاحتلال فى المنطقة الأنجلوأ مريكية المفتركة فى ١٩٤٨/١١/١٠ والقانون النكيلي رقم ٢٧ الخاص بهذا الموضوع أيضاً والذي صدر بعد ذلك في ١٩٥٥/٥/١١ حدث أن شركة ﴿ فيرينجيت ضتاهليو برك ﴾ هي الشركة الاحتكارية الوحيدة التي حلت اسمياً فقط من بين كل الشركات الصناعية الاحتكارية الموجودة فى الروهر ، فقد فصات عنها جموعه من شركات صناعة الفحم والصلبذات رأس المال المشترك ، وبقيت أسهمها ما كما لأصحابها السابقين أو تم تحويلها إلى البنوك و الجمعيات الأخرى ما كالوهر عن طريق الشراء .

وظلت شركات مصانع الصلب والفحم الكبرى فى الروهر موجودة حتى بأسمائها ، واقتصر تنفيذ ما يسمى بنظام « تفتيت تركيز المصانع والشركات » على مجر دالقيام بنقل إدارة شركات صناعية قليلة فقط ، ففصلت مثلا شركة « هاتينو برك ابرهاوسين » عن شركة مصانع « جبوتيهو فينجشيت » وتمت مثل هذه العملية أيضاً فى بعض الشركات الصناعية الأخرى .

ثم صدرت تعليات لأصحاب الشركات الخاضعة لقانون « إعادة التنظيم لحكى يوكزوا رؤوس أمو الهم فى شركة صناعية واحدة أو عدة شركات تكون تحت إشرافهم وإدارتهم ، ومنحوا بالطبع حرية الاختيار فى أن يبيعوا أسهمهم أو يستبدلوها .

والذى حمدث فعلا هو أن المساهمين الكبار فى الشركات الصناعية فى الروهر ــ باستثناء عمد قليل منهم ــ لم ينفذا هذا القرار .

والواقع أن حاس الدول النسربية لحماية شركة مصانع المجر فاربننداسترى من العقوبه التى فرضها المحسكة العسكرية الدولية عليها لم يكن بأقل من حاسها لغيرها من الشركات الصناعية الأخرى . والمعروف أنهذه الشركة قدلمت دوراً كبيراً في المانيالنازية ، واشتركت أيضاً في الجرائم التي ارتكم النازيون أتناء الحرب العالمية الثانية ، ولذلك أصدر بحلس الرقابة على المانياف ١١/٣ / ١/٥٥ القانون رقم (٩) الذي يقضى بالاستيلاء على الاملاك التابعة لشركة مصانع الج . فاربيننداستري والرقابة على المدالة وللمنافقة والأملاك على المدالة والمنافقة والأملاك التابعة الشركة مصانع المنافقة على الأملاك التابعة الشركة القانون على أن هجيم الأجهزة والأملاك

والأموال الموجودة فى المانيا _ مهاكات طبيعها _ والتىكات تملكها أو بعد أو تديرها شركة ا . ج فار بيننداسترى يوم ٨ مايو عام ١٩٤٥ أو بعد هذا التاريخ يصبح من حق مجلس الرقابة أن يستولى عليها ويكتسب ملكيتها القانونية كما طالب هذا القانونيا يا قامة لجنه مكونة من أربعة ضباط يعينهم قواد المنطقة :

ا ـ القضاء على الأجهزة التي كانت تستعمل فى الأغراض العسكرية .
 ب ـ والغاء عقود الملكية للأجهزة الباقية والاملاك كذلك .

ح _ ووقف نشاط نقابه المنتجين الاحتكارية .

د _ والا شراف على البحث العلمي والا ينتاج .

ومع الأسف تسببت سلطات الاحتلال الغربية في فشل تنفيذ هذا القانون، فقد أنشأت هيئة أنجاد أمريكية مستقلة في أوائل عام ١٩٤٨ لتنفيذ الإجراءات الخاصة بإعادة تنظيم شركة الج غار بننداسترى، فنقلت عملية الادارة والإشراف عليها إلى لجنة مكونة من رجال الصناعة الألمان الذين كانت لهم صلة وثيقة بهذه الشركة الصناعية الاحتكارية، فاقتصرت عملية إعادة تنظيم هذه الشركة على مجرد اجراء شكلى . فبدلا من أن تصادر ممتلكاتها وتنهى أعمالها أقامت ثلاث شركات صناعية كبرى تخلف هذه المؤسسة ونقلت إلها معظم الأجهزة شركات تابعة لها .

وأخيراً أضيفت ثلانة بنوك المانية إلى ما يسمى بعملية « تفتيت التركز » إلا أن هذه البنوك أوقفت أعمالها التجارية منالباحية الاسمية

فقط وظلت تحتفظ بحقوق الملكية الشخص القانوني .

وكانت البنوك الثلاثون المحلية التي أقيمت في ظل القوانين التي أصدرتها سلطات الاحتلال الغربية ما بين شهرمايو سنة ١٩٤٧ وإبريل سنة ١٩٤٨ ، كانت هــــــــذه البنوك تمارس وظائفها كمملاء البنوك الثلاثة السابقة .

وحدث فى التاسع والعشرين من شهر مارس عام ١٩٥٢ أن الغيت عملية « تفتيت التركيز » فأصدرت حكومة جهورية المانيا الاتحاديه عوافقة الدول الغربية قانوناً يقضى بتمميم فروع مؤسسات الائمان والقرض فأتحد فى ظل هذا القانون ثلاثون (بنكا) محليا مرة ثانيسة فى بحوعات مصرفيه ثلاث يحتوى كل منها على ثلاث مؤسسات مصرفية ويمثل فى الوقت نفسه البنوك الثلاثة التى طبق عليها نظام « تفتيت التركيز» ولم تتمرض المؤسسات الاحتكارية الكبرى التى تتحكم فى مفاتيح مصادر الافتصاد وقطاعاته فى المناطق الغربية من المانيا ، لم تتمرض كثيراً لتطبيق نظاى « تفتيت التركيز » والقضاء على نقابات المنتجين الاحتكارية .

وتوضح الوقائع أن تشريعات الدول الغربية وكذلك النشاط الذى تقوم به سلطات الاحتلال فى المناطق التابعة لها لم يكن لهما أى أثريذكر على الأساس الاقتصادى الشركات الاحتكارية الألمانية التى اعترف الذين وقعوا على اتفاقية بو تسدام بأن تركيزها الوائد فى اقتصاد ألمانيا إعما على سلام العالم وأمنه .

ولذلك وجيت المذكرات التي بعثت بها الحكومة السوفيتيه وكذلك البيانات التي قدمها المندوبون السوفيت أثناء انعقاد اجماعات مجلس وزراء الخارجيه ومجلس الرقابة أكثر من مرة ، وجهت اهمام حكومات الدول الغربيه إلى عدم جواز تعطيل قرار مؤتمر بوتسدام بشأن القضاء على نقابات المنتجين ونقابات أصحاب رؤوس الأموال في ألمانيا ، كما أكدت الحكومه السوفيتيه أن فشل الدول الغربيه في تنفيذ هذا القرار بالقضاء على المؤسسات الاحتكارية وتحويل الاقتصاد في غرب ألمانيا إلى اقتصاد دعوقراطي إعما يخلق جواً ملامًا وأرضاً خصبة لاحياء الروح المسكرية الألمانية ، ومع ذلك رفضت الدول الغربية بصراحه ووضوح أث تستمع هذه المرة أيضاً إلى صوت المنطق والعقل .

وبعد أن تم تقسيم ألمانيا وأرخمت ألمانيا الغربية على الدخول فى الأحلاف العسكرية التابعة للدول الغربية نقلت هـذه الدول الأخيرة سلطة الاشراف على تنفيذ قوانين إلغاء الاحتكارات إلى حكومة ألمانيا الاتحادية ، وأكد مستشار الجمهورية الاتحادية الألمانية أثناء تبادل الرسائل مع الدول الغربية بشأن اتفاقيات باريس في ٢٧-١/١/١٥٤، أكد لحكومات الدول الغربية بأنالحكومة الاتحادية ستعارض كل المحاولات الخاصه بالغاء أو تعديل قرارات الحلفاء القاعمة التي تحرم الاحتكار أو تقيد التنافس حتى يصبح القانون الألماني الذي وضع الماديء العامة بشأن عدم تنفيذ التنافس سارى المفعول.

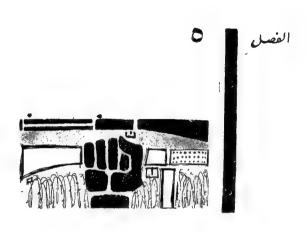
وكانت إعادة بناء شركات مصانع الصلب والقحم في منطقة الوهر تسير علىقدم وساق في ذلك الوقت ، كما عادت خلال الاعوام من١٩٥٣ حتى ١٩٥٥ معظم المصانع التي انقطعت من هذه المؤسسات إلى سيرتها الأولى مرة ثانية .

ولقد وافقت هيئة الشركة الأوربية للصلب والفحم على هــذا الادماج الذي حدث وقالت هــــذه الهيئة إنه قد تم منذ عام ١٩٥٧ دراسة موضوع ضم مصانع الحديد والصلب والمعادن ، كما تم كذلك التصديق على هذا الاجراء في ألمانيا الغربية .

ونحب أن نسأل في النهاية عرض نتيجة هذه السياسة الغربية فيما يتعلق بمسألة إلغاء النقابات الاحتكارية .

والواقع أن تتيجة هذه السياسةقد وضحت في الوضع الراهن الذي تميش فيه ألمانيا الغربية اليوم. فواقف الشركات الصناعية الاحتكارية لم يعد عماما كماكان قبل الحرب العالمية فقط، بل إن قوة همذه الاحتكارات قد زادت عماكات عليه قبل الحرب. ولم يعد عمة شك في أن اقتصاد ألمانيا الغربية في الوقت الحاضر قد أصبح في يد قه من الاحتكارات الكبرى، ومصانع الحديد والصلب تعمل بصفة منتظمة على زيادة أمهمها في رأس مال الشركات الصناعية الكبرى.

والمعروف أن إعادة الشركات الصناعية الاحتكارية الألمانية وبعث قـوتها وإعادة مصـانع الأسلحة الحربية يساعـــد المانيا الغربية على المضى السريع فى طريق العودة إلى مكان التهديد العدوائى مرة ثانية. ولقد كانت النزعة العسكرية الألمانية وستظل دائماً الآلة التى تلمب باالطبقة الحاكمة من الرجعيين الألمان لتحقيق أهدافهم وأطاعهم الخاصة. وهكذا وضعت السياسة الغربية دعائم الاسس الاقتصادية والاجتماعية التى ستساعد دون شك على نمو النزعة العسكرية الألمانية. فتصبح مرة ثانية خطراً بهدد السلام في أوربا.



بعت النزعة إعسكرة

في الوقت الذي تعمل فيه الدول الغربية على خلق الأساس الاقتصادي والاجهاعي والسياس لاعادة النزعة العسكرية في المانيا فا نها تتعاون تعاونا وثيقاً مع القوى السوداء من الرجميين الألمان لوضع قاعدة سياسية داخل المانيا الغربية تتمشى مع سياسة الغرب بشأن بعث الروح العسكرية الألمانية .

ولقداستهدف اتفاقية بوتسدام - كما هومعروف _ وضع سلسلة كاملة من الاجراءات التي تحول دون أن تصبح المانيا في يوم من الأيام مصدر تهديد للسلم والأمن في أوربا بصرف النظر عن النظام الاجماعي الذي يختاره الشعب الألماني لنفسه ، وقد كانت هذه الاجراءات تهدف في الوقت نفسه إلى القضاء على الحزب النازي وعدم عودة قوانين هتلر وطرد النازيين من كل الوظائف ذات المسئولية ، والحياولة دون إعادة المنظمات المسكرية والفاشية ، بل وعدم القيام بأى لون من ألوان المعاية لمودة الروح الفاشية ، بل وعدم القيام بأى لون من ألوان المعلم المام بحيث تتمشى مع الروح الديموقر اطبة وتشجيع كل الاحزاب المعلم المام في كل مكان من المانيا .

وقام الآتحاد السوفيتى فى منطقة الاحتسلال التابعة له فى المانيا بدافع من مصلحة السلام والمصالح الحيوية للشعب الألمانى نعسه بتنفيذ نصوص هذا البرنامج بصورة كريمة من السنوات الأولى بعسد الحرب مباشرة.

أما موقف الدول الغربية في المانيا فكان على المكس من ذلك عاماً، المواقع يشهد أن الغرب قد خالف بر تامجبو تسدام الذي يدعو إلى محويل الحياة السياسية في المانيا إلى حياة دعوقر اطية ولم يكتف بذلك بل عمل جاهداً على خلق ظروف سياسيـة فى الداخل تساعد على إحياء الروح العسكريه وإعادة الأوضاع الرجمية .

وكانت أول خطوة قام بها في هذا الصدد هي النهاون في القضاء على الروح النازية في المناطق الغربية التابعة له من ألمانيا . وبعد الحرب مباشرة وتحت ضغط الرأى العام العالمي لم تتخذ الدول الغربية موقفاً حاسماً من الحركة النازية ، فا كتفت بمحاكمة عدد قليسل من المسئولين عن إشعال الحرب والذين افترفوا الجرائم البشعة أثناءها ، أما الأغلبية الساحقة من ذوى النشاط المعروف في الحزب النازي لقد تركتهم الدول الغربية دون أن توجه إليهم سؤالا ، أو أصدرت على بعضهم أحكاماً ختيفة بالسجن لمدد قصيرة جداً ، وكانت النتيجة أن حركة القضاء على النازية في المناطق الغربية قد انتهت إلى مهزئة مضحكة ويكني أن نذكر هنا ماقاله المؤرخ الأمرجكي هارولد زينك عن سياسة ويكني أن نذكر هنا ماقاله المؤرخ الأمرجكي هارولد زينك عن سياسة

«لم تكن سيرة كثير من المحاكم الألمانية بالسيرة المشرفة على الاطلاق حتى أن عمليات تصفية الحركة النازية لم تلبث إلا فترة قصيرة ثم أوقفت. ولقد كان يحكم في كثير من الأحيان على صفار النازيين بعقوبات أشد كثيراً من العقوبات التي كان يحكم بها على زعماء النازيين من ذوى النشاط الواسع ، واستطاع بعض النازيين أن ينجح في أن تمر قضاياهم دون ما ضجة أوضوضاء .

ولعل أسوأ مظهر لبرنامج القضاء على النازية الذى قامت به الحكومة المسكرية الأمريكية والذى قام به الألمان أيضاً هو السماح لأشرار النازيين بالهرب ، فالواقع أن الشبكه التى وضعت الاصطيادهم كانت من السعة بحيث جملت من الممكن بالنسبة المدهاة والأشرار من النازيين أذ يتسللوا من بين فتحاتها »

واعترف كثير من المسئولين الأمريكيين بمخالفة السلطات الامريكية لبرنامج القضاء على الحركة النازية فى منطقة الاحتلال التابعة لها حتى أن الجنرال كلاى نفسه قد صرح فى إحدى المرات بقوله:

« يبدو أن قانون القضاء على الحركة النازية قد أصبح يستعمل
 كوسيلة لا رجاع أكبر عدد ممكن من النازيين إلى أوضاعهم السابقة
 بدلا من إنزال العقويه بهم باعتبارهم مذنبين »

والمعروف أن عدداً كبيراً من الذين يعملون في أجهزة الادارة العسكرية التابعه الدول الغربيه في ألمانيا والذين يرون ضرورة تنفيذ اتصاقيه بوتسدام في المناطق الغربيه وتأكيد التعاون الودى بين الدول الكبرى، من المعروف أن هؤلاء جميعاً قد أصبحوا موضع الشبه وصدر قرار باعفائهم من وظائمهم عام ١٩٤٥، وتجاهلت حكومة الولايات المتحدة توصيات لجنة «كيلجود» التي افترحت إبعاد العناصر النازيه النشطه والعسكريين وكبار رجال الصناعه من مناصبهم في المانيا.

ومما يلفت النظر ان هؤ لاء النازيين القدامى هم بأ نفسهم الذين قاموا بتشكيل المنظات الفاشيه العسكرية التي انتشرت بصورة واضحــة فى أَلَمَانِيا الغربية بعد ذلك ، وشجعت الدول الفربية إقامة هذه المنظات .

ولسنا فى حاجة إلى إثبات قأئمة بنقابات الجنود واتحاداتهم التى أنشئت فى غرب ألمانيسا تحت رعاية سلطات الاحتلال الانجليزية والامريكية والفرنسية ، فقد وصل عددها عام ١٩٥١ إلى ٤٥٠ ، وارتفع حتى بلغ ٧٢٥ عام ١٩٥٣ ، ثم وصل إلى ٩٠٣ عام ١٩٥٥ ، ولم يأت عام ١٩٥٦ حتى بلغ هذا العدد ١١١١٢ .

ويوجد اليوم في جمهورية ألمانيا الاتحاديه أربع جمعيات لنقابات الجنود وأتحاداتهم تضم حوالي ٢٠٠٠،٠٠٠ عضو .

ويوجد أيضاً من مناطق غرب المانيا منظات الهجرة، وهذه المنظات تعمل كذلك على تحقيق نفس الهدف الذي تقوم به نقابات المجنود واتحاداتهم، ويتولى رئاسة هذه المنظات أيضاً جماعة من النازين السابقين المعروفين بنشاطهم الواسع في ميدان الدعوة النازية والذين يلعبون اليوم بمصائر الملاين من أبناء المانيا الغربية.

ولقد منحت حكسومة جمهورية المانيا الأتحادية العناصر الدازية السابقة تأييداً واسعاً .

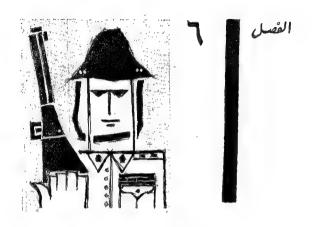
وبفضل تشجيع الدول الغربية أقامت الهيئات النازية القديمة عشرات الأحزاب والمنظات النازية الجديدة مثل «الخزب الامبراطورى الألماني » و «اتحاد الألمان الأصليين» و «الأتحاد الألمان الإشتراكي» و « اتحاد أرض الآباء » الخر.

وتطالب كل هذه الأحزاب والمنظمات صراحة بعودةالأمبراطورية الألمانية العظيمة » .

ولقدأ علنت جمهورية الممانيا الأتحادية بصفة رسمية في عام ١٩٥٨ القانون رقم (٥) الذي أصدرته دول الحلفاء بشأن الفاء الحزب الاشــزاكي القومي، وكانت نتيجة هذا الإجراء أنه لن يتم تنفيذ أي قانون في المانيا الإتحادية يتضمن أي نص يقيد بصفة مباشرة نشاط المنظات النازية.

وتحاول بعض الدوائر السياسية فى المانيا الغربية أن تقنع الشعب هناك بأنه على الرغم من وجود هذه الأحزاب النازية والفاشية الجديدة وقيامها بمارسة أعمالها فإنها لاتستطيع أن توجه القيادة السياسية فى ألمانيا الغربية إذ ليس لديها من السلطة ما تستطيع به أن تلعب هذا الدور ، ولكنهم فى الواقع هم الذير يملكون ناصية الموقف فى ألمانيا الغربية .

وقصارى القول إن نتيجة الأعمال التىقامت بها الدول الغربية التى . كانت تهدف إلى تعطيل قرارات بوتسدام بشأن تحويل الحياة العامة فى ألمانيا إلى حياة ديموقراطية هى أن ألمانيا الغربية بعد أربمة عشر عاماً من إندعار النازية وهزيمة هتلر قد أصبحت تمثل اليوم موطن الرجعية ومركز إحياء النزعة العسكرية الألمانية القديمة .



خلق جهك ازعدواني

توضح الوقائع أن الدول الغربية قد تعمدت مخالفة إتفاقية بوتسدام فيما يتعلق بالقضاء على النزعة العسكرية الألمانية .

ولقد استهدفت هذه الاتفاقية بعض الإجراءات التفصيلية الخاصة بهذا الموضوع ويمكن إجمالها فيا يلي :

ا - تلغى جميع القوات الجوية والبحرية والبرية الألمانية ،

وكذلك منظمات الجستابو والأجهزة التابعه لها والمدارس العسكرية ضمانًا لعدم عودة النزعة العسكرية أو النازية مرة ثانية في ألمانيا .

ب بيجب أن توضع الأسلحة وذخائر الحرب وآلاتها وجميع الأجهزة الخاصة بانتاجها تحت تصرف دول الحلفاء أو تباد عن آخرها.

ولذلك فتنفيذاً لهذه القرارات التي وافق عليها مؤتمر بوتسدام قام مجلس الحلفاء بأتخاذ عدة قوانين وأوامر وتعليات خاصة بالقضاء على عسكرية ألمانيا ، فصدر القرار رقم ١٨ من نوفير من عام ١٩٤٥ « بحل القوات المسكرية الألمانية » كاصدرالقرار رقم ٨ في نفس الشهر بتحريم « التدريب العسكري » ثم صدر بعد ذلك بقليل في شهر ديسمبر عام ١٩٤٥ القرار رقم ٢٧ ويقضى « بازالة الألفام البحرية وتدمير الحصون والمنشئات الني محت الأرض وكذلك المنشئات المسكرية في ألمانيا » .

وكانت شعوب العالم أجمع وشعوب أوربا بصفة خاصة يملؤها الأمل المريض فى أن يكون تنفيذ هذه القرارات المشتركة التى وصل البها الحلفاء المعادون لهتلر فيما يتعلق باستئصال شأفة العسكرية الألمانية فرصة مواتية لتحقيق سلام دائم بالنسبة للأجيال المقبلة وإنقاذهم من كاوس الحرب العدوانية التى يشنها الألمان .

ولكن الذى حدث مع الأسف هو أن تطبيق هذه القرارات لم يتم إلا فى منطقة واحدة فى ألمانيا ولعني بها المنطقة الشرقية فقط، أما بقية المناطق التى تحتلها السلطات الغربية فقدا تخذت الأحداث فيها مسلكا مفايراً ، فنى أواخر عام ١٩٤٥ تم إلغاء القوات المسكرية الألمانية عاماً فالمنطقة السوفيتية ، وقضى على جميع المنظهات العسكرية الأخرى ، بينها حدث المكس في مناطق الإحتلال الغربية حيث اتخذت كل الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على جوهر التشكيلات المسكرية الألمانية التى ظل يرأسها جنرالات هتل السابقون .

وهنا أخذ المندوبون السوفيت فى مجلس الحلفاء وفى لجنة التنسيق وفى غيرها من المنظات التابعة للدول الأربع يلفتون أنظار سلطات الاحتلال الغربية طيلة الفترة التى امتدت من عام ١٩٤٥ حتى ١٩٤٨ إلى مخالفتهم الصارخة للقرارات الخاصة بالقضاء على القوات المسلحة الهتلرية ، وطالبوا بضرورة المحافظة على تنفيذها بدقة .

وحدث مثلا في ١٩٤٥/١١/٢٦ أن قدم المندوب السوفيتي في مجلس الحلفاء مذكرة بخصوص « وجود وحدات منظمة من جيش ألمانيا السابق » في منطقة الأحتلال البريطانية ، وأكدت القيادة السوفيتية أن بقاء التشكيلات المسكرية الألمانية في منطقة الاحتلال البريطانية يعتبر تناقضاً لقرارات مؤتمر بوتسدام ومخالفة صريحة لإعلان هزيمة المانيا وتكرر نفس هذا الوضع في منطقة الاحتلال الأمريكية .

ولم تستطع القيادة البريطانية انكار الحقائق التى تضمنتها المذكرة السوفيتية فاضطرت إلى تقديم مشروع إل مجلس الحلفاء يقضى مجل الوحدات المسكرية الألمانية · وأصبح واضحاً أمام الدول الغربية أن استمرار بقاء التشكيلات العسكرية بشكلها القديم أمر مستحيل، بعد أن أصبح وجودها يمثل مخالفة خطيرة وصريحة القرارات الني اتخذتها دول الحلفاء بشأن القضاء على النزعة العسكرية الألمانية ، وبعد ان أصبح الرأى العام العالمي يستنكر هذ الموقف ويعترض عليه .

ولذلك أعيد تنظيم هذة الوحدات العسكرية ابتداء من عام ١٩٤٦ فى أشكال أخرى فظهر ما يسمى بـ «كتائب العمال» و «جماعات الحراسة» و « بوليس المصانع » و « وحدات الخدمة الألمانية » الح وأعطى لسكل هذه التشكيلات نظام عسكرى . فقد بقيت المضباط الألمان حقوقهم النظامية التقليلدية .

ولم يقف نشاط الغرب في ميدان بعث العسكرية الألمانية عند هذا الحد ، بل لقد خالف أيضاً قرار بوتسدام الخاص بتدمير المنشآت العسكرية وتفكيك المصانع الحربية ، وحاولت الدول الغربية أن تبقى على الأساس الصناعي والمادي لاحياء الجيش الألماني العدواني فأصدر مؤتمر موسكو الذي ضم وزراء خارجية الدول الأربع في مارس ١٩٤٧ وبناء على اقتراح الاتحاد السوفيتي .. تعليات إلى مجلس الحلفاء وطالبه بتنفيذها وكانت هذه التعليات هي :

ا يعمل مجلس الحلفاء على سرعة تنفيذ تدمير و إبادة كل المؤسسات والمنشأت العسكرية الالمانية .

٧- يقوم المجلس بامياً عام مشروع تصفيه المصانع التي تنتج المو ادا لحربية

٣ -- يقوم المجلسأً يضا بتصفية المصانع المشار إليها منالنوع رقم ١ ونحب أن نتساءل : كيف ثم تنفيذ هذه التعليات؟

إن تقريرات قواد المناطق الأربع فى مجلس الحلفاء قد أوضحت أن عمليات إلغاء المنشئات العسكرية الألمانية وتدمير المواد الحربية فى المنطقة السوفيتية قد ثمت بنسبة ١٩٩١ / ، بينما تعطلت هذه العملية _ كما هو الحال من قبل _ فى مناطق الاحتلال الغربية ، فلم يقم الأمريكيون فى منطقة الاحتلال التابعة لهم إلا بتدمير ٣٥ من ١٩٦ من المصانع الحربية وأبقت على كثير من المنشئات والتحصينات العسكرية فى المانيا ، ويمكن أن يقال نفس الشيء عن المنطقة البريطانية .

وحيال هذا الوضع الحطير لم يستطع الآتحاد السوفيتي أن يظل ساكتا لا يتحرك، فقدم المندوب السوفيتي في العاشر من شهر فبراير عام ١٩٤٨ اقتراحاً إلى مجلس الحلفاء بضرورة تطبيق اتفاقية بوتسدام وتنفيذ القرارات التي اثخذها مجلس وزراء الخارجية بشأن القضاء على النزعة العسكرية الألمانية، ثم رفع الوفد السوفيتي إلى مجلس الحلفاء مذكرة بخصوص مشروع لنزع السلاح وإبادة النزعة العسكريه وحل القرات المسلحة والقضاء على الطاقة الحربية في المانيا، وتضمنت هذه المذكرة إجراءات تفصيلية لطريقة حل جميع التشكيلات الألمانية التي تتميز بالطابع العسكري ولا تزال موجودة في المناطق الغربية وكذلك تدمير مواد الحرب الألمانية.

ومع ذلك فان مندوبى الدول الغربية فى مجلس الحلفاء لم يرفضوا هذه المقدّحاتالسوفيتية فقط، بل تهربوا من إجراءاً يةمنافشة لمضمونها . وانعقد في مدينة نيويورك في شهر سبتمبر سنسة ١٩٥٠ مؤ تمر وزراء خارجية أمريكا وبريطانيا وفرنسا ، حيث تقررا شتراك ألمانيا الغربية في القوات المسلحة المشتركة » المدول الغربية . وهسذا يعني أن مسألة إنشاء جيش منظم لألمانيا الغربية وانضام جمهورية ألمانيا الاتحادية للشكتلات العسكرية العدوانية قد أصبحت مسألة انهى الغرب من تقريرها ، وجاء في البيان الذي أصدره مؤتمر نيويورك و أن وزراء الخارجية قد وافقوا على الساح بانشاء قوات بوليسية متحركة في جمهورية ألمانيا الاتحادية » .

والواقع أن هذا يعنى أن الدول الغربية قد وافقت على إنشاء أول وحداث عسكرية منظمة تكون تابعة بصوره مباشرة لسيطرة الحكومة الآتحادية ، زيادة على القوات البوليسية الكثيرة الموجودة فعلا ، والتشكيلات الألمانية التابعة لقوات الاحتلال . وفي هذه المرحلة ، وعندما بدأت المناقشات علانية حول إعادة تسليح الجمهورية الاتحادية ، اتخذت الدول الغربية والحكومة الاتحادية اجراءات سياسية جديدة الغرض منها تمهيد الطريق لتنفيذ المشروعات والخطط الخاصة باحياء النزعة العسكرية الألمانية .

وعندما قدم الآتحاد السوفيتي مقترحاته إلى الغرب بشأن عقد الجماعات العمل على تنفيذ سياسة القضاء على النزعة العسكرية في ألمانيا أصم المسئولون في الدول الغربية وكذلك في الجمهورية الاتحادية آذاتهم عن محاح صوت العقل والحكة ، وأسرعوا بعقد اتفاقيات خاصة بأعادة

تسليح ألمانيا الغربية وإحياء النزعه العسكرية فيهـــا. وتبع ذلك عقد مؤتمرات عديدة وإجراء مفاوضات مستقلة بين الدول الغربية وألمانيا الآتحادية ، انهت بتوقيع اتفاقية بين فرنسا وإيطاليا وألمانيا الآتحادية وبلجيكا ولوكسمبرج والأراضى المنخفضة فى السابع عشر من شهر مايو عام ١٩٥٧ فى مدينة باريس وكانت هذه الاتفاقية خاصة باقامة «هيئة عاوربية » كجزء جوهرى من منظمة حلف شحال الأطلنطى ، وإعادة تسليح جمهوري ألمانيا الاتحادية داخل نطاق هذه الهيئة » .

إلا أن المعارضة القوية التى قامت بها القوى الديموقر اطبية والسلمية أوربا قد حالت دون تنفيذ مشروع إقامة « هيئة الدفاع الأوربية » هذه ، فلم توافق الجمية الوطنية الفرنسية فى اجتماعها الذى انمقد فى ١٩٥٤/٨/٣٠ على هذه الاتفاقية ولاعلى فكرة إنشاء «جيش أوربى». ولكن ظلت المشروعات التى تهدف إلى إحياء روح العسكرية الألمانية توسم وتوضع خطوطها ، والواقع أن حكام الدول الغربية وجهورية ألمانيا الاتحسادية هم الذين سارعوا بوضع مشروع جديد انضمت الجمهورية الاتحادية بمقتضاه إلى منظمه شمال الأطلنطى ، وإلى الاتحساد الأوربي الغربي فى الوقت الذي كان يتم فيه تكوين جيش الألمانيا الغربية داخل نطاق هذه الكتل العسكرية .

 السلام ويحيل ألمانيـــا الغربية إلى مصنع للحرب فى أوربا ، ولا يخلق فى ألمانيا أى نوع من الضان لحالة الأمن بالنسبة للدول الأوربية .

ولذلك دعت حكومة ألمانيا الديموقر اطية الشعب الألماني لمقاومة هذه المشروعات والخطط الخطيرة التي تعمل على خلق جهاز عسكرى عدواني جديد في المانيا الغربية .

إن حكومات أمريكا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا الآتحادية لم تتعظ بالدروس الدامية التى مرت بها فى الحرب العالمية الثانية ، ولم تلق بالا لرغبة الشعوب فى السلام . بل تمادت فى غيها وضربت بإرادة الشعوب عرض الحائط .

وتؤكد التقارير الرحمية أن قوة جيش ألمانيا الغربية الجديد قد وصلت في بداية عام ١٩٥٩ إلى ٢٠٠ر ٢٠٠ جندى .

والمعروف أن طبيعة أى جيش إعما تحددها المناصر التى تشرف عليه ، والأهدافالتى تتوخاها ، والباندسوير (الجيش) فىألمانيا الغربية يشكل اليوم كجيش تسوده النزعة العدوانية تحت قيادة جنرالات من قواد هتار السابقين ، ولما كانوا يحسون عرارة الهزعة النى حاقت بهم فى الحرب النانية فهم لذلك يضعون الخطط للقيام بحملات جديدة .

إن ١٠٤ من الجنرالات وأمراء البحر الذين مملوا تحت قيادة هتلر يعملون الآن أيضاً فى جيش ألمانيا الغربية وهم يشتركون اليوم فى رسم الخطط للقيام مهجوم على الشعوب الأوربية . ولم يعد خافياً أن المنشئات الصناعية في ألمانيا الغربية قد تحولت إلى إنتاج للاسلحة التي تزود بها هذا الجيش العدواني ، فني بهاية عام ١٩٥٨ قدرت العقود العسكرية التي وقعت مع مصافع بناء السفن في جهورية ألمانيا الاتحادية بما يساوى٠٠٠ مليون ماركوذك طبقاً لما نشرته صحافة ألمانيا الغربية نفسها ، وبلغت قيمة العقود المحاصة بمصافع الطأرات ١٠٢٠٠ مليون ماركوعقود صناعة السيارات ١٠٠٠٠ مليون مارك الح

إن مصانع الطائرات فى ألمانيا الغربية ـ ميسير ، وهينسكيل ، ودرنير ، وفوكى وولف ـ قد لعبت دوراً حاسماً فى خلق سلاح الطيران الجوى فى عهد هتلر ، ونفس هذه المصانع هى التى تبنى اليوم أحدث الطائرات الحربية الباندسوير، طبقاً لعقود حكومة ألمانيا الغربيه ، ومن المتوقع فى المستقبل القريب أن تصدر الأوامر الجديدة لصناعة المقاتلات الجوية بعد إذن الولايات المتحدة .

وتساهم الدول الغربيه وأمريكا بصفه خاصه فى تزويد وتسليح الجهاز العسكرى العدوانى لجمهوريه المانيا الاتحادية ، وفى ١٧/٢٧/١٥٥٥ تم توقيع اتفاقيه بين أمريكا وجمهورية ألمانيا الاتحادية داخل نطاق معاهدة الأمن المتبادل الأمريكى .وتنس هذه الاتفاقيه على أن تقوم الولايات المتحدة بتزويد الجمهوريه الاتحادية بأنواع كثيرة من

الأسلحة الحديثه بما فى ذلك الصواريخ والنفاثات والسفن الحربيه وغير ذلك من المواد العسكريه الأخرى .

وقد أشار ايزنهاور فى تقريره النصف سنوى فى شهر يناير ١٩٥٨ إلى الكونجرس الأمريكى بخصوص تنفيــذ برنامج الأمرف المشادل بقوله :

« لقد اشترت جمهوريه ألمانيا الاتحاديه من الولايات المتحدة حتى هذا الوقت أسلحه يقدر ثمنها بحوالى ١٥٥٠ مليون دولار » ويقول العليمون ببواطن الأمورأن كميات الأسلحه التى وصلت ألمانيا الاتحادية من بريطانيا وفرنسا وكندا ودول حلف شمال الأطلنطى لا تقل كثيراً عن مثيلاتها التى قدمتها أمريكا .

وقد نشرت جريدة فرانكقورت بتاريخ ٢/٧ /١٩٥٩ تصريحـــــًا لوزير دفاع ألمانيا الغربيه « ستراوس » جاء فيه :

« تقدر قيمة الأسلحه التي تعاقدنا عليها مع فرنسا وحدها لجيش ألمانيا الغربيه يمـا يساوي ٢٥٠ مليون مارك ».

ومن الملاحظ أن الدول الغربيه قد فتحت الأبواب على مصاريعها فى الوظائف القياديه فى منظمه الأطلنطى للجنرالات السابقين فى جيش هتلر، فنى ٢٤ / ١ / ١٩٩٧ صدر قرار بتميين مجرم الحرب السابق «سبيديل» قائداً عاماً للقوات البرية فى حلف شمال الأطلنطى فى أوربا الوسطى ، كما أصدر قرار آخر بتميين بجرم الحرب الجنرال « فويرتخ » نائباً لرئيس أركان الحرب لقوات منظمه الأطلنطى فى أوربا . وبجانب هذا يوجد أكثر من مائة ضابط من مناطق ألمانيا الغربيه يعملون اليوم فى الأجهزة المختلفه التابعة لمنظمة الأطلنطى .

وهكذا يظهر أن العناصر العسكرية فى ألمانيا الغربية تعمل اليوم على بناء أسس الباندسويرفى النرويج والدانيارك والأراضى الواطئة كما تعمل أيضاً على إقامة القيادة الحربيه المشتركة بين جمهورية ألمانيا الاتحادية ، والدينارك أى إخضاع الجيش الديناركي لقـــواد هتلر السابقين .

إن القادة السياسيين والعسكريين في منظمة الأطلنطى يحاولون اليوم أن يهدئوا الرأى العام العالمي الذي ثار على سياسة تسليح العسكريين في ألمانيا الغربية بأخطر الأسلحة الفتاكة ، وذلك بالبيانات التي أصدروها والتي يدعون فيها أن الأسلحة النووية والصاروخية ستظل في فبضة يد السلطات الأمريكية، ولكن الحقائق تؤكداً للانيا الغربية ستحصل على هذا النوع من الأسلحة بل وستنظم إنتاجه في ألقريب العاجل.

واليوم وبعدأن أتضحت للجميع أخطار سياسة إحياءالروح

العسكرية الألمانية العدوانية ، لجأ الحسكام الغربيون إلى أنواع مختلفة من التفسيرات المختلفة لتبرير نقضهم لا تفاقية بوتسدام .

وأصدر مندوبو الدول الغربية فى مؤتمر برلين الذى ضم وزراء خارجية الدول الأربع فى ينابر وفبراير من عام ١٩٥٤ بيانات إدعوا فيها أن « بوليس الشعب قـ وة مسلحة يجب أن يزود فيما بعد بالأسلحة الثقيلة » فاقترح الوفد السوفيتى إبرام إتفاقية بشأن « البوليس الألمانى فى كل من منطقتى ألمانيا الشرقية والغربية بما فى ذلك موضوعات حجم وتسليح كل تشكيلات البوليس » فوفض الوزراء الغربيون قبول هذه المقترحات ،أى رفضوا تنفيذ ماكان يمكن أن يساعد على إقرار الوضع الحقيقي للأمور .

ولقد بررت وزارة الخارجية الأمريكية سياستها الخاصة باعادة تسليح الجمهورية الاتحادية بإدعائها بأن وجود الشيوعية بعد الحرب فى بولندا وتشيكوسلوفاكيا إعما عثل خطراً على سلام منطقة غرب ألمانيا، الأمر الذي يجمل من الضرورى الاهتام بخلق البانديسوير (جيش غرب ألمانيا) ولعل من المضحك أن يصدق أحدهذا الادعاء . فالمفهوم أن الدول الغربية لاتحبأت تعترفأت الشعب في بولندا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها من دول شرق أوربا هو الذي أعطى السلطة للاتحزاب المالية والشيوعية ، وأن هذه الدول قد أصبحت تمشل ممقلا السلام والديموقراطية في أوربا .

إننا نتساءل ماهى الأهداف الحقيقية التى دفعت الدول الغربية لا قِمَام الجُمهورية الآيحادية فى التكتلات العسكرية العدوانية ... وما الذى جعلهـا تخلق فى غرب ألمانيا جهازاً حربيا جـديداً تزوده بالأسلحة النووية ?

وفى ربيع ١٩٥٧ وعندما كان الغرب يقوم بمحاولته الأولى لجر الجمهورية الإتحادية إلى أحلافه العدوانية عن طريق « هيئة الدفاع الأوربية » كتب الجنرال ايزنهاور فى تقرير د الذى قدمه عام ١٩٥١ يقول

« تمتبر ألمانيا الغربية - من حيث انها مركز جغرافى لأوريا - ذات أهمية استراتيجية كبرى بالنسبة القارة كلها ، ووجود ألمانيا الغربية إلى جانبنا سيمكن القوات المسلحة التابعة لمنظمة الاطلنطى من أن تخلق جبهة قوية مستقرة فى المنطقة الواقعة بين البلطيق والألب »

وطبقاً لهذه الأهداف تقوم الاستعدادات اليوم على قدم وساق لبناء شبكة كثيفة مر القواعد النووية والصاروخية والمطارات العسكرية وغير ذلك من المنشئات العسكرية الأخرى وتتركز في المانيا الغربية قوات كبيرة تابعة لمنظمة الأطلنطي تقدر بحوالي ٢٠٠٠،٠٠٠ وجورجل

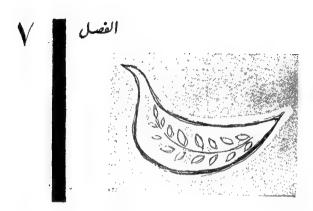
(هــذا غير عدد جيش ألمــانيا الغربية) مزودة بالأســلحة الصاروخية والنووية .

وقد تقرر أن يصبح عدد الضباط والجنود التابعون لحلف شمــال الاطلنظى فى ألمانيا الاتحــادية عام ١٩٦١ مليون جنـــدى على أهبة الاستعداد . ولا نستطيع أن نتجاهل أن تركيز هذه القوات المسلحة لم يحدث منذ وقت طويل فى أية منطقة من مناطق العالم .

ولقد كان العدوان الحطير دائماً سمة الاستمار الألماني ، ويريد تادة منظمة الاطلنطى أن يستغاره في خططهم الحربية ضد الاتحاد السوفيتي وضد الدول الاشتراكية الآخرى . وهدذا هو السبب في أن هؤلاء القادة يعتبرون الباندسوير (جيش ألمانيا الغربية) إحدى القوى الرئيسية التابعة لمنظمة حلف الاطلنطى الضاربة في أوربا . ولقد تحدث القائد الأعلى الأمريكي الذي كان يتولى قيادة منظمة الاطلنطى في أوربا حتى أواخر ١٩٥٦ عن المشروعات الخاصة بتكوين الباندسوير فقال حتى أواخر ١٩٥٦ عن المشروعات الخاصة بتكوين الباندسوير فقال

« إن إدخال أقسام ألمانيا الغربية في القوات المسلحة القائمة سيمكن منظمة حلف شمال الاطلنطى من أن محارب كما تقول لفتنا الأمريكية — على أساس استراتيجية هجومية »

إن المراقبين السياسيين المحايدين يؤكدون تماماً أن النتيجة التي أدت اليها مخالفه الدول الغربية لاتفاقية بوتسدام ، والنتيجة التي وصلت اليها السياسة الطائشة في ألمانيا الغربية هي عودة النزعه العسكرية الحربيه التي ستهدد السلام مرة أخرى في أوربا بل وفي العالم أجمع .



الحلهيالى لمشيكاذ المانيا

توضح الحقائق التاريخية التي تضمها هذا العرض بطريقة لا تحتمل أى نقض أن الدول الغسربية بعد أن وقعت مع الاتحاد السوفيتي في بوتسدام التعهدات الحاصة بعدم الساح باحياء النزعة العسكرية والحربية خالفت هذه التمهدات بصورة فاضحة وساعدت قوى الرجعية على التحكم مرة ثانية في مجريات الأمور داخل ألمانيا الغربية .

وتشير كثير من الحقائق إلى أن سياسة القوى الإحتكارية والمسكرية في ألمانيا الغربية خاصة في هذه المرحلة انما تهدف ألى :

 الإسراع بتحويل ألمانيا الغربية إلى دولة عسكرية مزودة بكل أنواع الأسلحة الحديثة بما فى ذلك الأسلحة النووية والصاروخية.

إدخال ألمانيا الغربية فى التكتلات المدوانية التابعة الدول الغربية وإعطائها مركزاً قيادياً فى هذه التكتلات خصوصاً منظمة حلف شمال الأطلنطي.

٣ - عمل كل شيء ممكن لعدم تخفيف حدة التوتر الدولى ،
 وعدم تحسين العلاقات بين الدول الغربية والا تحاد السوفيتي .

٤ — استمرار وجود سياسة «مراكز القوة» فيما يتعلق بالدول الإشتراكية وفى الوقت نفسه تعمل على تدبير الخطط القيام بمغامرة لضم جمورية ألمانيا الديموقراطية بالقوة وكذلك القيام بحملات حربيه ضد الدول المسالمة.

وقد افترحت جمهورية ألمانيا الديموقراطية إقامة اتحاد بين الدولتين الألمانيتين القائمتين. ويعتبر هذا الافتراح الذي وضع في إعتباره حقيقة الموقف الراهن في ألمانيا ، أي وجود دولتين ألمانيتين كل منهما تتمتع بسيادتها ولكل منهما نظامها الاقتصادي والاجتماعي المختلف ، يعتبر همذا الافتراح الطريق العملي الوحيد لحل المشكلة القومية التي تواجه الشعب الألماني .

أما التصريح الذى أعلنته بعض الدوائر الغربية وكذلك دوائر

الجمهورية الاتحاديه من أنه لا يمكن تحقيق إعادة وحدة ألمانيا إلا بتصفية جمهورية ألمانيا الديموقراطية وضمها آلياً إلى ألمانيا الغربية فهو تصريح يفضح نوايا هؤلاء المغامرين العسكريين. وعليهم أن يتذكروا أن أية محاولة ترمى إلى الاعتداء على سلامة أراضى الجمهورية الديموقراطية سوف تقابل بالرد المناسب من جانب الدول الاشتراكية وكذلك حلفهم الداعى «حلف وارسو».

وقدتموضع مشروع معاهدة السلام الذي أخذ في أعتباره مصلحة الشعب الألماني وسلام كل الدول الأوربية الأخرى ، ثم قدم هذا المشروع في ١٠ / ١٩٥٩ إلى الدول المختلفة وإلى الرأى العالمي لابداء الرأى فيه ، فأ تخذت الحكومة السوفيتية موقف المبادأة في تنفيذ هذه الماهدة عور الاهتمام العالمي ومنذ ذلك الوقت أصبح مشروع هذه المعاهدة عور الاهتمام العالمي ويمكن تلخيص أهداف مشروع هذه المعاهدة فيا يلي :

 ا عطاء ألمانيا فرصة التطور على أسس سلمية ديموقراطية والتصاون المثمر مع الدول الأخسرى باعتبارها عضواً متساوياً فى الأسرة الدولية .

القيام بدورهام وكبير في تحقيق الأمن الأوربي والسلام العالمي .

٣ – أتخاذخطوةضروريةوهامةبصددإعادةالوحدةالقومية لألمانيا.

وفضلا عن ذلك كله أكدت معاهدة السلام ضرورة التطور الديمقراطي لا لمانيا ، وضمنت الحقوق الأساسية للإنسان كما ضمنت حريات الشعوب ، فتعهدت باحترام حرية نشاط الأُحزاب السياسية والمنظات العامة التى تتمسك بالآراء الديمقراطية ، وخلقت الضانات التى تتكفل عدم إحياء المنظات العسكرية والفاشية ، واستهدفت الإجراءاتالتى تحول دون عودة إيديولوجيه العسكريين وهواة الحرب

وبمبارة أخرى تضمن مشروع معاهدة السلام المجموعة الكاملة للإجراءات التى تهدف إلى تأكيد التطور السلمي لأ لما نيا ، بما فى ذلك تحريم انتاج الأسلحة الصاروخية والنووية وتحريم تزويد القوات الألمانية المسلحة بها وعدم دخول ألمانيا فى أية كتلة عسكرية ، وأعطت معاهدة السلام الحق لأ لمانيا فى أن تكون لها قوات مسلحة قومية تمثل قوتها الدفاعية فى حالة الضرورة .

ويعتبر مشروع معاهدة السلام وثيقه تؤكد سيادة الشعب الألماني ولا تفرض في الوقت نفسه أية قيود ولا حدود لتطور اقتصادها السلمي أو تجارتها في الأسواق العالمية .

وكان إبرام معاهدة السلام سيعنى أيضاً حل مسألة غرب برلين ، فان الحكومة السوفيتية قدمت في ٢٧ نوفبر من عام ١٩٥٨ لكل من دولتى ألمانيا ، وكذلك للدول الغربية ، اقتراحات ترمى إلى القضاء على كل بقايا حكم الاحتلال ، واعلان ألمانيا الغربية دولة حرة . وكان الهدف من هذه الاقتراحات تدمير مركز المتاعب واستئصال التورم السرطاني الذي تشكو منه اليوم منطقة غرب برلين ، وتأكيد التطور السلى أيضاً لمصالح سكانها ولمصالح الشعب الالماني كله .

ومن المؤكد أن أصح حل طبيعى لمشكلة غرب برلين إنما هو إعادة وحلسها مع الجزء الآخر فى مدينة واحدة تصبح جزءاً من الدولة التى تقع فى منطقتها وهى دولة جهورية ألمانيا الديموقراطية .

ولقد اقترح الآنحاد السوفيتى بعد المشاورات التى دارت بينه وبين حكومة ألمانيا الديموقراطية حل مشكلة غرب برلين عن طريق تحويلها إلى وحدة سياسيه مستقلة نظراً لاختلاف طريقة الحياة بين جزئى المدينة الكبرى . ولا شك فى أن قبول الجمهورية الديموقراطية إقامة مثل هذا السكيان السياسي المستقل لبرلين الغربية كمدينه حرة داخل أراضيها إنما يعتبر تنازلا كبراً من ناحيتها ، ولكنها رضيت بهذا التنازل نظراً لأنها توغب فى تحقيق كل مامن شأنه صيانه السلام وإعادة توحيد ألمانيا بالوسائل السفيه.

و محب أن نتساءل .

على أى أساس يمكن أن تصبح برلين الغربيه مدينــه حرة؟ والاجابه هي :

إن حياة هذه المدينه الحرة يجب ألا تخضم لتدخل أية دولة ، عا فى ذلك الدولتان الألمانيتان القائمتان اليوم و برلين الفربيه _ كدولة حرة _ عكن أذيكون لها حكومها الحاصه بهاولها الحق فى التحكم فى اقتصادها وأدارة شئولها ، أما وضعها — كدينه حرة — فيمكن أن تضمنه الدول الأربع التى اشتركت بعد الحرب فى الاشراف على برلين وكذلك

دولتا ألمانيا . وأخيراً وبصفة خاصة منظمة هيئة الأمم المتحدة . والآتحاد السوفيتي من جانبه على استعداد للموافقة على ألف تضع الولايات المتحدة و بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي أو الدول الحيادية أقل عدد ممكن من قواتها في غرب برلين على شرط أن يكون الغرض من وجود هذه القوات المحافظة فقط على بقاء وضع غرب برلين كمدينة حرة دون أن يكون لها الحق في التدخل في الحياة الداخليه للمدينة .

وعبرت جمهورية ألمانيا الديموقراطية عن استعدادها لضمان الاتصال المستمر بين المدينــة الحرة والعالم الخارجي لسكل من الشرق والغرب وأكدت أنه لن يسمح لغرب برلين باقامة أي نشاط عدائي أو هدام ضد جمهورية ألمانيا الديموقراطية أو ضد أية دولة أخرى.

وسينمو اقتصاد براين الغربية بصورة ناجعة بفضل ارتباطها بكل من الدول الغربية والشرقية وسيؤدى هذا بطبيعه الحال إلى رفع مستوى المعيشه لسكان المدينه.

وأعلن الاتحاد السوفيتي من جانبه عن استمداده هو الآخر لوضع نظم خاصه بالسلع الصناعية لبرلين الغربية إلى الحد الذي يؤكد عماماً استقرار و مجاحاقتصاد المدينه الحرة و تزويد غرب برلين أيضاً على أساس تجارى بكل المواد الحام والأطعمه اللازمه له .

ولقد وضع الآتحاد السوفيتى فى مقترحاته الحجاصة بحل مشكلة برلين ، وضع فى اعتباره الموقف السياسى الراهن وكان هـــذا الحل خطوة هامة فى طريق تحويل الوضع فى كل من برلين وألمانيا كلها إلى وضع عادى . ولو وضع هذا الحل موضع التنفيذ لأمكن القضاء على مركز من أخطر مراكز التوتر الدولى فى الوقت الحاضر، لا فى ألمانيا فسب ، بل وفى كل أوربا على السواء .

وأهم من هذا أن وجود مدينة غرب برلين الحرة كان عكن أن يكون عاملا يساعد على تحويل العسلاقات بين دولتي ألمانيا إلى علاقات عادية طيبة . وكان يمكن أن يصبح مركزاً للصلات. السلمية المثمرة بين غربوشرق ألمانيا ويؤدى بالتالى إلى محقيق التقارب التدريجي بين الدولتين كرحلة ضروريه وهامة في طريق الوحدة .

ومع ذلك فأن بعض الدوائر فى الدول الغربية وفى جمهورية ألمانيا الاتحادية التى ترى لنفسها مصلحة فى بقاء الحرب الباردة وتشجيع النزعة العسكرية فى غرب ألمانيا ، هذه الدوائر أصرت على عدم قبول مشروع معاهدة السلام على أساس أن قبولها سيطيل أمد تجزئة ألمانيا ولحكن أى إنسان يتميز بعقل راجح وموقف عادل لو درس المقترحات السوفيتية لتأكد من أنه لايوجد أساس لمثل هدفه الادعاءات، ولعرف أن الاتحاد السوفيتي قد وضع فى اعتباره وهو يقدم مشروع معاهدة السلام مصالح الشعب الألماني ورغبته فى إعادة توحيد الدولة الألمانية كلها .

إنه تما لاشك فيه أن إبرام معاهدة السلام سيساعد على وجودجو فى السياسة الحارجية يرحب فى حد ذاته بتحقيق التقارب بين المولتين الألمانيتين والاتفاق على إعادة وحدة ألمانيا . وبما لا شك فيه أيضاً أن إبرام معاهدة السلام سيؤدى إلى تخفيف حدة التوتر الدولى وإزالة صمدور التهديد المختلفة التي خلقها المدوان الألماني .

ولقد أوضحت دروس التاريخ أن النزعة العسكرية الألمانية نفسها تختار إتجاهاً عدوانياً بمجرد أن تعود إلى الحياة . وهذه الدروس يجب أن لا ينساها أحد .

إن تاريخ الحرب العالمية الثانية يجب أن يذكر رجال السياسة فى بعض الدول الغربية بأن العسكرية الألمانية تعرف دائمًا الطريق إلى الشرق .

و يجب أن يكون واضحاً فى الأذهان ، وهو أمر لا يمكن أن يخنى عاقل ، أن تنفيذ المقترحات السوفيتية الخاصة بابرام معاهدة السلام مع ألمانيا ، والقضاء على بقايا حكم الاحتلال فى برلين الغربية إنما يمثل خطوة لتحقيق مصالح كل الشعوب المنية ، أى أنه لا يمثل مصلحة الاتحاد السوفيتي وجمهورية ألمانيا الديموقراطية والدول الاشتراكية الأخرى خسب ، بل يمثل أيضاً مصالح الدول الغربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية

إن الآتحاد السوفيتى وكذلك جمهورية ألمانيا الديمو قراطية سيبذلان كل ما فى استطاعتهما لتحقيق الاستقرار السلمى فى ألمانيا لصالح سلام وأمن كل الشعوب .

ف*ورين* الكتاب

صفحسة												
•	•		•			•						مقدمة
4							•	•				نبذة تاريخية
**	•	•	•	•	•			•			•	تقسيم ألمانيا
77		•	•				•			•		محاولة تقسيم برلين .
Y4	•							•				المنتجون الاحتكاريون
94	•	•	•		•	•		•	•	•	•	بعث النزعة العسكرية .
44				•	;			•				خلق جهاز عدو آنی
115							•					الحل السلمى لمشكلة ألمانيا

دارانصرللطباعة والمنشروا يوعمون ٨ شارع علا سعيد القساعرة

سلسلة الفكر العالمي

لسلة كتب شهرية تقدم إلى القارى، سر خلاصة وافية لأهم مايصدر فى العالم كتب أو يظهر فيه من آراء . غير أنها تنشر الآراء على مسئولية اصحابها دون سو هم، إيمانا منها بأن الفكر يحيا بمناقشة شي الآراء على ما فيها من أتوافق أو اختلاف .

« صدر منها »

- ♦ الستار الحديدي حول امريكا ...
- ♦ مطامع بريطانيا في الشرق الأوسط ...
 - → سياسة الهند الخارجية ...
 - → خس أفكار تغير وجه العالم ...
 - ♦ أمريكا والشرق الأوسط ...
 - → نزع السلاح ...
 - → ثورة ناصر ...
 - ♦ مستقبل الديمقراطية في آسا ...
 - → شخصية العم سام ...
 - → الدباوماسية في عصر الذرة
 - ♦ القومية الأفريقية
 - خروشوف والغرب
 - بد ألمانيا

الكتاب التالي يصدر في أول نوفمبر ١٩٩٠

الثمن ١٠ قروش

ملتزم التوزيع شركة التوزيع المتحدة

